مصداقية استراتيجية الردع الادنى الصينية في ظل تطور اسلحتها النووية: رؤية تقويمية)

ا.م.د. وسام صالح عبد الحسين
jihiba2020@gmail.com

جامعة بابل/ كلية الاداب/ قسم علم الاجتماع

الملخص:-

تُعد استراتيجية الردع الأدنى التقليدية الصينية إحدى الركائز الأساسية التي اعتمدت عليها الصين منذ عقود في سياسة أمنها القومي، حيث تهدف إلى امتلاك الحد الأدنى من القدرات النووية اللازمة لضمان الردع دون الانخراط في سباق تسلح نووي موسع. وتعكس هذه الاستراتيجية فلسفة اقتصادية وعسكرية مزدوجة، تراعي القدرة الدفاعية مع الحفاظ على الموارد الوطنية خدمة للتنمية الاقتصادية. ومع زيادة حدة التنافس مع الولايات المتحدة والضغوطات التي مورست ضدها بقصد تقييد ادوارها الاقليمية والدولية فضلا عن قضية تهديد امنها القومي عبر نافذة تايوان ومصالحها في البحار والممرات والقنوات البحرية. رات القيادة الصينية بضرورة تسريع التطور والتحديث في الأسلحة النووية، سواء من حيث عدد الرؤوس الحربية أو تحسين دقة الصواريخ بعيدة المدى وإمكانات الإخفاء والمناورة، وهنا ظهرت تساؤلات حول مصداقية استراتيجية الردع الأدنى التقليدية في ظل التوسع الكبير في الترسانة النووية وهذا قد يشير إلى تحول تدريجي نحو سياسة ردع من خلال قوة نووية عسكرية اكثر تطورا، بما يضمن قدرة الصين على الردع في مختلف السيناريوهات الإقليمية والدولية، ويزيد من نفوذها الاستراتيجي.

من منظور تقويمي، يمكن القول إن استراتيجية الردع الأدنى ما زالت تحمل قيمة في توفير حد أدنى من الضمانات الأمنية وتقليل مخاطر الدخول في سباق تسلح مفرط، لكنها تواجه تحديات جدية في ظل التغيرات النوعية في الترسانة النووية للصين والمناخ الاستراتيجي العالمي. وبذلك، فإن المصداقية الفعلية لهذه الاستراتيجية تتوقف على قدرة الصين على الحفاظ على التوازن بين الحد الأدنى من القوة النووية المطلوبة للردع، وبين التطور المستمر لقدراتها العسكرية، بما يضمن عدم فقدان مصداقية الردع أمام الفاعلين الدوليين والإقليميين.

الكلمات المفتاحية: المصداقية، الاستراتيجية، استراتيجية الحد الادنى، الاسلحة النووية، الصين.

The Credibility of China's Traditional Minimum Deterrence Strategy in Light of Nuclear Weapons Development: An Evaluative Perspective

Dr. Wissam Saleh Abdul Hussein

Dr.alidaoud4@imamaladham.edu.iq

University of Babylon / College of Arts / Department of Sociology

Abstract[:-

The study examined the effectiveness of immediate feedback in improving sixth grade pupils performance and accuracy in solving science assignments. A quasi-experimental design was applied to China's minimum deterrence strategy has long been a cornerstone of its national security policy, aiming to maintain the minimum nuclear capabilities necessary for deterrence without engaging in an extensive nuclear arms race. This strategy reflects a dual economic and military rationale, balancing defensive capacity with the preservation of national resources to support economic development. However, rising tensions with the United States, coupled with regional security challenges such as Taiwan and strategic maritime interests, have prompted China to accelerate the modernization and expansion of its nuclear arsenal, including increases in warhead numbers, improvements in long-range missile accuracy, and enhancements in concealment and maneuverability capabilities. This expansion raises questions regarding the credibility of China's traditional minimum deterrence strategy and suggests a gradual shift toward a more advanced nuclear posture capable of ensuring deterrence across various regional and global scenarios while strengthening China's strategic influence. Evaluatively, the minimum deterrence approach still provides essential security guarantees and helps mitigate the risk of an excessive arms race. Nevertheless, its practical credibility depends on China's ability to maintain a balance between the minimum nuclear force required for deterrence and the continuous development of its military capabilities to preserve deterrence credibility before both international and regional actors.

Keywords: credibility, strategy, minimum strategy, nuclear weapons, China.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

شهدت الصين خلال العقود الأخيرة تحولًا نوعيًا في سياساتها الدفاعية والأمنية، انعكس بوضوح في تطوير ترسانتها النووية بشكل مستمر، بما يتجاوز مجرد امتلاك الحد الأدنى منها. وهذا يعني ان إعلانها الرسمي بالتزام بما يُعرف بـــ "استراتيجية الردع الأدنى التقليدية" ، التي تقوم على مبدأ امتلاك الحد الأدنى من القوة النووية اللازمة لضمان الردع ضد أي تهديد وجودي، لا تتوافق واستمرار التطور النوعي والكمي في الأسلحة النووية وهذا يطرح تساؤلات جوهرية حول مصداقية هذه الاستراتيجية في دراسة سياسة الردع الصينية التي تعتمد فعاليتها على مدى اقتناع الخصم بأن أي عدوان على الصين سيقابله رد حاسم يمكن أن يلحق ضررًا لا يمكن تحمله. في الوقت نفسه. لذلك نقول ان هذه الاستراتيجية قد جرى تحديثها في ظل تسارع تطور الترسانة النووية التي ستفرض معها جملة تحديات استراتيجية معقدة، من بينها إمكانية إشعال سباقات تسلح إقليمية أو دولية، وزيادة التوترات بين الصين والولايات المتحدة وحلفائها، وتعقيد جهود ضبط انتشار الأسلحة النووية. كما أن ظهور قدرات نووية متقدمة وصواريخ باليستية بعيدة المدى يرفع من احتمالات الحسابات الخاطئة في الأزمات، ما يضعف الاستقرار الإقليمي والدولي ويجعل بيئة الأمن أكثر هشاشة.

في هذا السياق، يعد تقويم مصداقية الردع الأدنى مع تسارع تطور الاسلحة النووية الصينية أمرًا ضروريًا لفهم التوازن الاستراتيجي في آسيا والعالم، وتقييم فعالية السياسات النووية الصينية في مواجهة التهديدات، وكذلك لتقدير انعكاسات هذه التطورات على استقرار البيئة الأمنية الإقليمية والدولية. كما يتيح هذا التقويم استقراء الأبعاد الدفاعية الاستراتيجية لأحدث قدرات الصين النووية، وعلاقتها بالأبعاد الجيوسياسية التي قد تؤدي إلى تغييرات في موازين القوة أو التأثير على القرارات السياسية للدول الكبرى في ظل حالة التوقع بانعكاسات كبيرة للتوسع الصيني على الاستقرار الإقليمي والدولي.

أهمية الدراسة.

تساهم دراستنا علميا في فهم ديناميكيات القيادة الصينية في التحول من استراتيجية الردع الادنى الى قوة نووية متطورة كما ونوعا وهذا الواقع يؤشر الى تحول كبير في استراتيجيتها كقوة كبرى تسعى الى فرض دورها الاقليمي والدولي عبر توظيف الاسلحة النووية في خدمة الدور المنشود عالميا. اما الاهمية العملية فتقوم على تقويم مصداقية تلك الاستراتيجية التي تلتزمها الصين في خطابها الرسمي وبيان فاعليتها من عدمها في ظل السعي الصيني الدؤوب الى تسريع وتحديث الاسلحة النووية التي تكشف عن حقيقة التوجهات الاستراتيجية لصناع القرار الصيني وافضلياتهم في ضرورة ابراز اهمية هذه الاسلحة على مكانة بلادهم العالمية بل وتوظيفها لتحييد الضغوط وسياسات الاحتواء والتحالفات ضدها. فكما يبدو ان الصين قد حزمت امر تقدمها نوويا من دون الاهتمام بمخاطر انعكاسات هذا التطور على البيئة الاقليمية والدولية حتى وان اعلنت صراحة انها لا تدخل في نطاق استراتيجية عدم الاستخدام الاول للأسلحة النووية التي ضمنها إستراتيجية الردع الادنى بل هي للضربة الثانية متى ما تعرض امنها القومي ومصالحها الاستراتيجية للخطر. لذلك اضحى موضوعة تقويم مسار استراتيجية الردع الأدنى في ظل تسارع القوة الاسلحة النووية الصينية امر مهما في ميدان البحث العلمي. لذلك نعتقد ان اهمية دراستنا توفر أساساً قوياً لدراسة شاملة تجمع بين التحليل النظري والتقييم العملي لواحدة من أهم التطورات الاستراتيجية في العلاقات الدولية المعاصرة.

مشكلة الدراسة

تواجه استراتيجية الردع الأدنى النووية الصينية تحدياً جوهرياً يتمثل في التناقض الظاهري بين الالتزام الرسمي المُعلن باستراتيجية "الردع الأدنى" و"عدم الاستخدام الأول" من جهة، والتوسع الكمي والنوعي المتسارع في الترسانة النووية الصينية وما يمكن ان تؤثر به على واقع البيئة الاقليمية والدولية من

جهة اخرى. بمعنى اخر تمثل حالة التناقض مثار جدل بحثي وعلمي حول مصداقية الاستراتيجية التقليدية في ظل تغير البيئة الاستراتيجية العالمية والضغوط الأمنية المتزايدة على الصين، خاصة مع توقع وصول المخزون النووي الصيني إلى 1000 رأس حربي بحلول 2030. وهذا الواقع بحد ذاته يثير اشكاليات بحثية رئيسة تقوم على: إلى أي مدى تُمثل التطورات النووية الصينية المعاصرة تحولاً استراتيجياً حقيقياً عن مبادئ الردع الأدنى التقليدية؟ وماهي دوافع القيادة الصينية من استمرار التطور والتحديث في الاسلحة النووية وما يرتبط به من معدات عسكرية اخرى؟ وما هي انعكاسات هذا التحول على الاستقرار الإقليمي والدولي؟ هذه التساؤلات تمثل جوهر إشكالية دراستنا التي سنعسى من خلالها الى التعريف بالمشكلة البحثية وقراءتها وتحليها استراتيجيا وتقويمها بغية التعرف على ما تكتنفه من دلالات تساعدنا في الكشف عن مصداقية استراتيجية الردع الادنى الصينية في ظل تسارع تطور اسلحتها النووية.

فرضية الدراسة.

تقوم دراستنا تسعى الى اثبات فرضية مفادها: " ان الصين ستبقي الى استراتيجية التطور والتحديث المتسارع في منظومة اسلحتها النووية كما ونوعا برغم التزامها باستراتيجية "الردع الأدنى" الضامن لعدم استخدام مثل تلك الاسلحة بالضربة الاولى يهدف تحقيق التوازن الاستراتيجي مع اعدائها وفي الولايات المتحدة. فالتزامها بذلك يعني انها عززت من قدرتها على الردع الإقليمي والعالمي. فضلا عن انها امتلكت الاستجابة الاستراتيجية للتهديدات الأمنية المتزايدة من دون التخلي رسمياً عن مبادئها النووية المُعلنة حتى ان فُهم تطورها في الاسلحة النووي على انه تناقض الواضح بين التزام بكين الرسمي بمبادئ "عدم الاستخدام الأول" و"الردع الأدنى" من جهة، والتوسع الكمي والنوعي الهائل في قدراتها النووية من جهة أخرى.

منهجية البحث.

اعتمدت دراستنا بشكل أساس على المنهج الاستقرائي، الذي من بين فضائله تزويد الباحث بفسح متعددة من التأمل والتفكير والتفحص لحقائق الارتباط، فضلاً عن الاستنتاج العلمي الدقيق. كما تطلبت دراستنا أيضاً الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد أُسس وصف الأحداث وتحليلها بلغة الموضوعية بعيداً عن التحيز لموقف، فضلاً عما يؤسسه من منافذ سماح لطرح آراء عملية تعزز من رصانة أية دراسة. اذ تم التقيد به في معرفة ما أنتجه عقيدة الدفاع المتقدم من مخرجات لها أهمية في معرفة الأداء الإستراتيجي الإيراني في الحاضر والمستقبل.

هيكلية البحث.

جاء بحثنا بعد المقدمة موزع على ثلاثة مباحث مترابطة. اذ إهتم المبحث الأول(تطور الاسلحة النووية الصينية).اما المبحث الثاني فقد تطرق الى معالجة(دوافع اهتمام القيادة الصينية بتطوير الاسلحة النووية في ظل التمسك باستراتيجية الردع الادنى) فيما خُصِصَ المبحث الثالث لدراسة(انعكاسات تطور الاسلحة النووية الصينية على البيئة الاستراتيجية الاقليمية والدولية). واخيرا جاءت الخاتمة

المبحث الاول: تطور الاسلحة النووية الصينية.

ادركت الصين منذ تأسيسها عام 1949 اهمية الاسلحة النووية في تعزيز مكانتها الدولية، فمنذ انتصاره في الحرب الأهلية الصينية، كان الحزب الشيوعي الصيني يقاتل ضد رفض الغرب قبول بلاده كممثل شرعي للصين في الأمم المتحدة. حينها ادرك ماوتسي تونغ " أن امتلاك الأسلحة النووية من شأنه أن يرفع مكانة الصين على الساحة الدولية ويحميها ضد "التنمر الإمبريالي" الغربي". الى جانب ذلك شهدت الفترة الممتدة من عام 1949 وحتى أواخر الخمسينات تصاعد خطر قيام الولايات المتحدة بتوجيه ضاربات بأسلحة الى الصين بعد تهديدها لها مباشرة اثناء أزمة مضيق تايوان. وبحكم ذلك فضلا عن عامل المصلحة السياسية اندفعت الصين بقوة الى تمتين علاقاتها بالاتحاد السوفيتي من اجل تعزيز التعاون في المجالات كافة وخاصة في المجال النووي والذي عُد حينها مهما لكلا الجانبين. وبموجب ذلك حاولت الصين جاهدة إلى الحصول على المساعدة والخبرة الفنية النووية من حليفها الرئيسي الاتحاد السوفييتي بعدما وافق نيكيتا خروتشوف– بعد ان متردداً في البداية في تقاسم التكنولوجيا النووية مع الصين، لأن ذلك كان من شأنه أن

يؤدي إلى تآكل التفوق العسكري للاتحاد السوفييتي داخل الكتلة الاشتراكية- على مساعدة الصين في تطوير برنامج متقدم للطاقة الذرية وهو ما منحها قوة كبيرة في دفع برنامجها الخاص بالأسلحة النووية إلى الأمام[1].

بدأت بوادر السعي الصين في تطوير برنامج للأسلحة النووية بقرار من ماوتسي تونج خلال أزمة مضيق تايوان فى 1954-1955 فوق جزر كيموى وماتسو وبدعم كبير من نيكيتا خروتشوف الذي وافق على تزويد الصين بكل ما يتعلق بالتكنولوجيا السوفيتية للأسلحة النووية، وتعمقت العلاقة اكثر فى عام 1957على اثر توقيع اتفاقية لتبادل تكنولوجيا الدفاع التى تضمنت انموذجاً أوليًا للقنبلة الذرية قدمته موسكو إلى بكين بالإضافة إلى معلومات تقنية خاصة بتصميمها، وفي عام 1958 بدأ بناء مصانع لتخصيب اليورانيوم بالانتشار الغازي فى باوتو ولانتشو ومنشأة بلوتونيوم فى جيوتشيوان، وقد فضل الصينيون استيراد التكنولوجيا والمكونات لتطويرها داخل الصين، وقاموا بتصدير اليورانيوم إلى الاتحاد السوفيتي، كما تم تبادل مئات العلماء الروس والصينين وتم إجراء بحث مشترك عن اليورانيوم فى الصين فى موقع بالقرب من بحيرة (لوب نور Lop Nur) فى شينجيانج الذى تم اختياره ليكون موقع الاختبار، وبدأ بناء موقع الاختبار فى الأول من أبريل 1960 بمُشاركة عشرات الآلاف من العمال والسجناء فى ظل ظروف قاسية واستغرق إكماله أربع سنوات حيث كان (لوب نور Lop Nur) هو الموقع الوحيد للتجارب النووية فى الصين، الذى يُعد أكبر موقع اختبار للأسلحة النووية فى العالم حيث يُغطى مساحة تصل الى حوالي 100000كلم2[2]. وهنا يعترف الصينيون انهم بنوا قنابلهم بمساعدة سوفيتية كبيرة في وقت كانت تعاني فيه البلاد من نقص الموارد اللازمة لصنعها فضلا على ان التنمية الصناعية كانت بدائية الى حد بعيد، ماجعلها تعتمد كليا على السوفيت الذين امدوها بالمساعدة الخاصة بنقل التكنولوجيا النووية في اواخر الخمسينيات، وهذا ما ذكره القادة والعلماء السوفييت من أنهم زودوها بمساعدات واسعة النطاق وحاسمة لصنيع السلاح النووي، اذ أن نقل التكنولوجيا النووية هذا أدى إلى تقصير الوقت اللازم لتطوير الأسلحة النووية الصينية بما لا يقل عن خمسة عشر عاماً[3].

بمعنى اخر أراد الصينيون الحصول على القنبلة برغبة سوفيتية، وشاركوا بشغف في الأبحاث في المعهد السوفييتي المشترك الجديد للدراسات النووية في مدينة دوبنا، والذي تأسس عام 1955. وقد وقع السوفييت والصينيون في الفترة مابين 1955 - 1958 ستة اتفاقيات لتعزيز العلوم النووية والصناعة وبرنامج الأسلحة في الصين، وتعاونا في استخراج اليورانيوم وإنتاجه، وتطوير الفيزياء النووية وتعليم الطلبة الصينين عليها في الاتحاد السوفييتي، وكيفية الاستفادة من الطاقة الذرية[4]. بل والاكثر من ذلك ان رغبة السوفيت لم تكن قائمة على تزويد الصين بنموذج أولي للقنبلة الذرية ونظم الصواريخ وتكنولوجيا الدفاع ذات الصلة بها بل ويشمل التعاون نقل القنبلة نفسها إلى الصين. وهذا يؤكد ان الاخيرة اعتمدت على حليف استراتيجي قوي قدم لها منذ البداية تسهيلات كبيرة في مجال انتاج الاسلحة النووية الا ان حالة التعاون بين البلدين انتهى بشكل كامل في عام 1959[5].

[1] Khine Thant Su, Sino-Soviet Nuclear Relations: An Alliance of Convenience? History and Public Policy Program, Wilson Center, Washington, DC, 2017,pp1-4.

[2] مجدي عبدالله، الأسلحة النووية والأمن السيبراني في آسيا، مجلة افاق اسيوية، العدد 12، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 2023، ص37.

[3] Liu Yanqiong, Liu Jifeng, Analysis of Soviet Technology Transfer in the Development of China's Nuclear Weapons, Comparative Technology Transfer and Society, Vol.7, No.1, 2009, p.66

[4] David Holloway, Stalin and the Bomb: The Soviet Union and Atomic Energy 1939-1956, Yale University Press, 1994, p. 354

[5] Austin Jersild, Sharing the Bomb among Friends: The Dilemmas of Sino-Soviet Strategic Cooperation, CWIHP e-Dossier No. 43,Wilson Center, Washington, DC, 2009, p3.

حين أبلغ الزعيم السوفيتي نيكيتا خروتشوف نظيره الصيني ماو تسي تونغ عزمه على الدخول في مباحثات مع الولايات المتحدة وبريطانيا بشأن ضبط عملية التسلح النووي، قوبلت مبادرته برفض صيني قاطع. فقد رأت القيادة الصينية أن هذه السياسة تُقيد طموحاتها الاستراتيجية وتكرّس هيمنة القوتين العظميين على النظام الدولي. وعلى الرغم من تطمينات موسكو لبكين بأنها مشمولة ضمن "المظلة النووية السوفيتية"، فإن التباين في الرؤى أفضى إلى تعميق الانقسام الصيني–السوفيتي. وفي يونيو/حزيران 1959، أعلنت الدولتان رسميًا إنهاء اتفاقيات التعاون العسكري والتقني بينهما، لتتبعها في يوليو/تموز 1960 خطوة أكثر حدة تمثلت في وقف الاتحاد السوفيتي المفاجئ لجميع أشكال الدعم لبرنامج الصين النووي وسحب الخبراء والفنيين السوفيت العاملين فيه. وقد أجبر هذا التحول بكين على الاعتماد الكامل على قدراتها الذاتية في البحث والتطوير، وهو ما حفّز علماءها لتكثيف الجهود نحو تحقيق الاكتفاء العلمي والتقني في المجال النووي. وقد أثار هذا المسار قلقًا بالغًا لدى الولايات المتحدة، ولا سيما في عهدي الرئيسين جون كينيدي وليندون جونسون، حيث أُجريت دراسات وخطط سرية للنظر في إمكان إعاقة البرنامج النووي الصيني أو تدميره بالتعاون مع أطراف ثالثة مثل تايوان أو حتى عبر تنسيق محتمل مع الاتحاد السوفيتي، غير أن خروتشوف رفض المضي في هذا الاتجاه. وفي ظل هذا الإصرار على تحقيق الاستقلال النووي، نجحت الصين في تنفيذ أول تجربة نووية لها باستخدام اليورانيوم-235 تحت الاسم الرمزي(596) في 16 تشرين الأول/أكتوبر 1964، لتدخل بذلك رسميًا نادي القوى النووية العالمية[1]. وقد اصبحت خامس دولة نووية في العالم، معترف بها رسميًا بموجب معاهدة منع الانتشار النووي[2].

ولاختبار قوة سلاحها النووي الذي حرصت على تطوره وتقدمه بشكل دؤوب عملت الصين خلال الفترة الممتدة من عام 1966 حتى عام 1996 على اجراء(45) تجربة نووية خلال ثلاث عقود متواصلة من الاختبارات[3]. بما في ذلك الأسلحة النووية الحرارية وقنبلة نيوترونية، قبل التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام 1996، بعدما احتفظت بثالوث نووي كامل(القاذفات النووية، والصواريخ الباليستية العابرة للقارات، وغواصات الصواريخ الباليستية التي تعمل بالطاقة النووية من فئة JIN (094)، وقد زادت الصين تطويرها بشكل كبير مما جعل مخزونها ثالث أكبر مخزون في العالم بعد الولايات المتحدة و روسيا. وهي ترى في عقيدتها النووية ان الأسلحة النووية في البلاد للحد الأدنى من الردع ضد الهجمات النووية، وانها ملتزمة بـ "عدم الاستخدام الأول" للأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية[4].

ورغم أن الحجم الدقيق لمخزون الصين النووي لم يتم الكشف عنه علناً، تشير التقارير الى ان التطور في برنامج الاسلحة النووية الصينية يتطور بشكل كبير مع بداية القرن الحادي والعشرين، فقد قدر حجم المخزون النووي اعتبارًا من عام 2011 حتى عام 2015 ما مجموعه(200 – 300) رأس حربي نووي جاهزة متى اقتضت الضرورة[5]. وتشير تقدير(SIPRI) الى ان العدد تزايد أكثر. اذ زاد مخزون الصين من حوالي 500 رأس في كانون الثاني/يناير 2024 إلى ما يصل إلى 600 رأس بحلول كانون الثاني/يناير 2025. ويضيف التقرير أن نحو 132 من هذه الرؤوس قد تمّ تخصيصها لصواريخ لا تزال تُحمّل، والباقي في مخازن[6]. وهذه التقديرات العامة توافق تماما ما جاءت بها تقارير أجهزة الاستخبارات

[1] John W. Lewis, Xue Litai, China Builds the Bomb, Stanford University Press, 1991, P.121.
[2] National Telecommunication Institute(NTI),China Nuclear Overview, Washington, DC, 2015: https://www.nti.org/countries/china/
[3] Richard L. Garwin, Why China Won't Build U.S. Warheads ,Arms Control Association, Washington, DC, 1999, P1-5.
[4] National Telecommunication Institute(NTI),China Nuclear Overview, Washington, DC, 2015: https://www.nti.org/countries/china/
[5] Hans M. Kristensen and Robert S. Norris, Chinese Nuclear Forces 2015, Bulletin of Atomic Scientists, Vol.71, No.4, 2015, p.79.
[6] hans m. kristensen and matt korda, World nuclear forces, SIPRI Yearbook: Armaments, Disarmament and International Security , international security and armed conflict, Stockholm ,2025, P.180

ومراكز البحث ووزارة الدفاع الامريكية والتي توقعت ان أن يتجاوز 1,000 رأس تشغيلي بحلول 2030[1]. ويفترض الخبراء أن الأغلبية في التخزين، بينما عدد المنتشر/المشغّل منها قليل ويصل تقريباً 24 قابلة للاستخدام بمجرد تبني قرارا في ذلك وهذا التزايد يخل بمصداقية الردع الأدنى المعتمدة من قبل القيادة الصينية الحالية[2]. التي عملت في السنوات تطوير قدراتها النووية حينما أنشأت ما يشبه "الثالوث النووي" الذ يقوم على وجود ثلاثة حقول لصوامع الصواريخ الباليستية العابرة للقارات تضم 320 صومعة الى جاب غواصاتها الست من طراز (Type 094) التي بدأت بالفعل "دوريات ردع نووي مستمرة في البحر". واخيرا القاذفة H-6N التي يُعتقد أنها قادرة على حمل صواريخ نووية تُطلق من الجو. إضافةً إلى ذلك، أجرت الصين في صيف 2021 تجربتين لصاروخ يعمل بنظام القصف المداري الجزئي (FOBS)، وهو نظام يسمح بوضع الرأس النووي في مدار أرضي منخفض لجزء من مساره، بما يقلل بشكل كبير من وقت الإنذار المبكر والذي قد يتيح تجاوز أنظمة الدفاع الصاروخي بحسب الأوساط النووية الأميركية التي خلصت إلى أن الصين لم تعد "تهديداً ثانوياً"، بل يجب التعامل معها كتهديد أساسي يثير جدلاً حول كيفية ردعها وروسيا معاً [3]

ويفهم من هذا التطور من الناحية الاستراتيجية والأمنية ان هناك تحوّلا صينيا من استراتيجية الردع المحدود إلى قدرات ردّع متقدمة وقابلة للتوسع. فالقيادة الصينة لم تعد تكتفي بعدد قليل من الرؤوس النووية التي تضمن فقط ردًا مضمونًا بعد الضربة الأولى بل تعمل على بناء ترسانة يمكنها إلحاق أضرار كبيرة بالعدو، بل والقيام بجولات متعددة من الضربات المضادة. ومن ثم فإن معدلات التحديث والتحسينات في القوة النووية تؤشر لتقليل نقاط الضعف في الترسانة النووية بشكل خاصة والعسكرية بشكل عام، وزيادة القدرة على التحذير المبكر مما يجعل ردود فعل الصين أسرع وأكثر فعالية[4]. وهذا يعني ان الصين عملت على ضما قدرات سياسة "سياسة الاستخدام الأول (First Use)" للحالات التي يكون فيها الاستخدام النووي مبرَّرًا وكإجراء وقائي للرد على هجمات تقليدية قوية تهدّد بقاء قدرتها النووية أو استقرار النظام السياسي[5]

المبحث الثاني: دوافع اهتمام القيادة الصينية بتطوير الاسلحة النووية في ظل التمسك باستراتيجية الردع الادنى.

تدرك الصين ان القوة النووية مهمة لواقع ومستقبل البلاد وتقدمها في كافة المجالات. فبرغم من قيمتها الكبيرة في المجال العسكري. الا ان انها ذات اهمية اكبر للتنمية الاقتصادية وبالتوازي مع النمو السكاني في البلاد وارتفاع مستويات المعيشة التي ازداد معهما الاستهلاك المحلي للطاقة بوتيرة ثابتة. وبحكم أن مصادر الطاقة التقليدية كالنفط والغاز الطبيعي لن تدوم سوى بضعة عقود أخرى إذا استمر الاستهلاك بالمعدل الحالي. ولتجاوز هذا الاختلال في توزيع موارد الطاقة، وضعت الحكومة الصينية سياسة إيجابية لتطوير الطاقة النووية بما يتناسب مع واقع الصين التي يتصاعد صعوده في مختلف الجوانب الاقتصادية والصناعية بشكل متسارع ومن ثم فلا بديل عن بناء وتطوير محطات لطاقة النووية لتعويض النقص في

[1] US Department of Defense (US DOD), Military and Security Developments Involving the Peole's Republic of China 2024, Annual Report to Congress, Washington, DC, 2024), p110.

[2] Hans M. Kristensen, Matt Korda, Eliana Johns & Mackenzie Knight, Op, Cit, p.130

[3] Daniel Byman, The Debate Over China's Nuclear Modernization, in Wu Riqiang(Why Isn't China Interested in Nuclear Risk Reduction?) , The Lawfare Institute, Washington, D.C., 2022, p.18

[4] US Department of Defense (US DOD), Military and Security Developments Involving the Peole's Republic of China 2024, Annual Report to Congress, Washington, DC, 2024, p110.

[5] David Lague, China's growing nuclear arsenal, Special Report, Reuters, August 22, 2025: https:// www.reuters.com/world/china/special-report-chinas-growing-nuclear-arsenal-2025-08-20/?utm_ source=chatgpt.com

الإمدادات. فضلا عن اهميتها في الجوانب العسكرية التي هي موضع اهتمام كبير من قبل القيادة الصينية على المستويات كافة[1]. لذلك يؤكد القادة الصينيون ان الطاقة النووية تمثل حجر أساس لتقدم الصين النووي الشامل، ويخدم بصورة غير مباشرة هدفها في تعزيز قدراتها النووية العسكرية من خلال تطور البنية التحتية والخبرة العلمية والهندسية العالية المستوى في إدارة الحرارة والإشعاع، وهي تقنيات قريبة من تصميم وتطوير أسلحة نووية آمنة وفعالة تدعم وتعزز الردع النووي العسكري. لذلك فمع استدامة حالة التحديث في الطاقة النووية السلمية يعني ذلك ان الصين امتلكت المزيد من قدرة التحكم الكامل بالمعرفة النووية التي تسمح لها بتطوير الاستخدام العسكري للطاقة النووية نفسها[2].

وهنا نفهم ان جهود التوسع والتحديث التي تبذلها الصين مؤخراً في مجال الاسلحة النووية اثارت أسئلة بالغة الأهمية حول امكانية محاكمة مصداقية الاستراتيجية القائمة على الردع النووي التقليدي التي عدت غرضا تخدم به الأسلحة النووية سياستهم الدفاعية. وهنا يشير البحاثة الغربيون الى ان المخزون النووي الصيني مع استمرار التطور الكبير في وسائل الهجوم والدفاع به يؤشر الى ان المسار النووي المستقبلي للصين أكثر غموضاً وهو ما يعني الى احتمالية تغير استراتيجيتها النووية في هذا المجال[3]. وهذا ممكن اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان مستقبل برنامج الصين النووي الحالي وصناعته، بالاقتران مع بيئتها الاقتصادية والسياسية المستقرة حاليًا، يوفر أساسًا قويًا لتوسعها النووي في المجالات المدنية السلمية بصفة عامة والمجالات العسكرية بصفة خاصة وهذا الاخيرة تصبح لازمة بعد ان تمكنت معالجة التحديات والعقبات التي تعتبر حاسمة لنجاح التوسع النووي العسكري[4]. ويبدو ان القيادة الصينية تدرك استراتيجيا ضرورة التزامها مسار التحديث والتطوير المستمر بتحديث قوتها النووية العسكرية لعدة اسباب هامة والتي تندرج تحت:

١. موازنة القوة الامريكية، فالصين لديهم حالة شك كبير في النوايا الامريكية ضدها خاصة في ظل سعي الولايات المتحدة الى احتواء القوة الصينية الصاعدة عبر تشكيل تحالفات اقليمية ضدها. وهذا ما يجعل القادة الصينيون مصرّون على تقليل الضعف أمام الولايات المتحدة وتحويل علاقة الضعف إلى قدرة ردع متبادل تكون القوة النووية جزءا كبيرا منها[5]. لذلك ترى القيادة الصينية انها ملزمة بتطوير وتحديث قوتها النووية لتكون على قدر مسؤولية حالة التأهب القصوى لأي خطر يتهدد سلامتها وامنها القومي. ويجب على صانعي السياسة الأميركية أن يدركوا أن تصريحات وإجراءات الولايات المتحدة بشأن الأسلحة النووية تُشكّل عاملاً مؤثّراً في تفكير الصين وقراراتها بشأن ترسانتها النووية. وإن السياسات النووية الأميركية تُعدّ العامل الخارجي الأبرز الذي يحرّك أنصار رفع مستوى التأهب في الصين. وعليه ياتي التحديث المستمر في القوة النووية هو الحفاظ على قدرة انتقامية نووية في مواجهة التقدم التقني الأميركي في الدفاعات الصاروخية، والذخائر الدقيقة، والقدرة على تتبّع الصواريخ المتنقلة. وعليه تمثل سياسة الاحتواء الامريكية تجاه الصين ورفضها الاعتراف بمكانتها الدولية ومصالحه العليا تدفع بها الى موازنتها

[1] Zhou Ping, Nuclear power development in China:The country is seeking to develop a diversified energy base, Bulletin of the International Atomic Energy Agency, IAEA, No. 29, Vol.2, 1987, p.43.

[2] X. Cheng and Others, Role of Passive Safety Systems in Chinese Nuclear Power Development, Science and Technology of Nuclear Installations, Vol. 2009, p.4.

[3] Henrik Stålhane Hiim,The last atomic Waltz: China's nuclear expansion and the persisting relevance of the theory of the nuclear revolution, Contemporary Security Policy, Vol.45, No. 2, 2024, P. 239-264

[4] Yun Zhou and Others, Is China ready for its nuclear expansion?, Energy Policy, No.39, 2011, p.771.

[5] Tong Zhao, Political Drivers of China's Changing Nuclear Policy: Implications for U.S.-China Nuclear Relations and International Security, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, 2024, p. 69-70.

من خلال معالجة حالات الضعف في القدرة العسكرية الصينية من خلال تطوير القوة النووية والصواريخ الصينية القادرة على حمل الرؤوس النووية وتحسين دقة ضرباتها، وتطوير الصواريخ المتنقلة العابرة للقارات، والغواصات وغيرها[1]. لذلك في ظل التنافس الامريكي مع الصين وسياسة الضغط والاحتواء التي تمارسها ضدها يمكن للأخيرة أن تغيّر من سياساتها النووية رداً على ذلك وتعمل على استمرار التحديث في قدراتها النووية وتدعيمها بصوامع صاروخية، وتطوير صواريخ باليستية جديدة، وغواصات نووية، وغيرها عندها يكون الهدف ان تنتقل بكين من «ردع محدود بالقدرة النووية من الحد الأدنى» إلى سياسات أو مواقف نووية أكثر تشدداً تبعا على الردود القسرية الولايات وحلفائها في المنطقة ضدها[2].

٢. على وفق ما تقدم بالنقطة اعلاه تؤمن القيادة الصينية بمبدأ مفاده أن "السلام يمكن تحقيقه من خلال امتلاك القوة"، إذ تنظر بكين إلى تصاعد التوترات مع واشنطن لا بسبب تغير في سلوك الصين، وإنما بفعل النمو الاقتصادي السريع الذي حققته خلال العقود الأخيرة. ووفق هذا المنظور، ترى الصين أن صعودها الطبيعي في النظام الدولي أثار مخاوف الولايات المتحدة ودفعها إلى تبنّي سياسات احتواء تهدف إلى الحفاظ على هيمنتها الجيوسياسية. وانطلاقًا من هذا الإدراك، تسعى بكين إلى إقناع واشنطن بقبول صعودها كقوة دولية رئيسة، وإلى إفهام صناع القرار الأميركيين أن محاولات احتواء الصين أو تقويض نفوذها لن تُجدي نفعًا. وتعتقد النخبة الحاكمة في الصين، وفي مقدمتها الرئيس شي جين بينغ، أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تعزيز القدرات العسكرية الشاملة، مع تركيز خاص على تطوير الأسلحة النووية وزيادة فاعليتها التدميرية بوصفها ركيزة أساسية لتثبيت مكانة الصين في النظام الدولي. ويُعدّ هذا التحول في التفكير الاستراتيجي انحرافًا واضحًا عن نهج القادة الصينيين السابقين الذين تبنّوا عقيدة الردع الأدنى (Minimum Deterrence) القائمة على التقييد وضبط النفس في تطوير القدرات النووية، مع التركيز على التحسينات النوعية بدلاً من التوسع الكمي. أما في ظل قيادة شي جين بينغ، فقد تغير هذا المسار بوضوح، إذ يُنظر إلى التهديد الأميركي المتزايد باعتباره مبررًا استراتيجيًا لتسريع عملية التحديث النووي. وفي هذا السياق، أصدر جين شي بينغ تعليمات واضحة بتوسيع الترسانة النووية الصينية وزيادة حجمها، إلى جانب ترقية القوة الصاروخية لتصبح فرعًا عسكريًا مستقلاً يتمتع بهيكل قيادي خاص وصلاحيات متميزة عن بقية أفرع الجيش، في خطوة تُبرز المكانة المركزية التي تحتلها القدرات النووية في العقيدة الدفاعية الجديدة للصين[3].

٣. تُعدّ الشكوك المتزايدة لدى القيادة الصينية إزاء فعالية التدابير الأمنية التعاونية في ضمان أمنها القومي من أبرز العوامل المحفِّزة وراء سعي بكين إلى تطوير وتحديث ترسانتها النووية. وتزداد هذه الشكوك عمقاً في ظل ما تعتبره الصين تهديداً وجودياً مصدره الولايات المتحدة، نتيجة استمرار العقبات البنيوية التي تعترض الحوار الاستراتيجي بين الجانبين بشأن قضايا الحد من التسلح وآليات منع الانتشار النووي. ومن وجهة النظر الصينية، أخفقت تلك الآليات في تحقيق التوازن المنشود أو في كبح مساعي بعض الدول نحو امتلاك القدرات النووية. وقد عبّر الرئيس شي جين بينغ عن هذا التوجه بوضوح عندما دعا إلى "الحفاظ على المبادرة الاستراتيجية النووية لحماية الأمن القومي بحزم"، في إشارة إلى إدراك صيني متزايد لأهمية تعزيز القدرات النووية

[1] Gregory Kulacki, China's Military Calls for Putting Its Nuclear Forces on Alert, Union of Concerned Scientists, Massachusetts, 2016, p.1-2

[2] Jennifer Bradley, China's Nuclear Modernization and Expansion: Ways Beijing Could Adapt its Nuclear Policy, Occasional Paper, Vol.2, No.7,National Institute Press, Virginia, p.7

[3] Tong Zhao, The Real Motives for China's Nuclear Expansion: Beijing Seeks Geopolitical Leverage More Than Military Advantage,Foreign Affairs, May 3, 2024: https://www.foreignaffairs.com/china/real-motives-chinas-nuclear-expansion?utm_source=chatgpt.com

كأداة ردع وضمان للاستقلالية الاستراتيجية. ويُعد انعدام الثقة المتبادل بين بكين وواشنطن عاملاً محورياً في تقويض فرص الحوار البنّاء، ودافعاً أساسياً للصين نحو السعي لتحقيق توازن قوى أكثر انسجاماً مع مصالحها القومية، على حساب استعدادها لممارسة ضبط النفس النووي التقليدي. وتتغذى هذه الشكوك، جزئياً، من تصوّر صيني متنامٍ لما تصفه بكين بـــ"ازدواجية المعايير" في السياسة النووية الأميركية. إذ يرى محللون صينيون أن واشنطن ترفض الاعتراف بحق الصين في تبنّي استراتيجيات نووية موازية لتلك التي تعتمدها هي، مثل خيار «الاستخدام الأول» للأسلحة النووية الذي يمنح الولايات المتحدة امتياز المبادرة في توجيه الضربة النووية. وتُفسّر بكين هذا الموقف بوصفه تجسيداً لسياسة انتقائية تتنافى مع مبادئ المساواة والسيادة، رغم تمسّكها الرسمي بسياسة "عدم الاستخدام الأول كأساس لاستراتيجيتها النووية ذات الحد الادنى". ويزداد المشهد تعقيداً مع اختلاف التفسيرات الاستراتيجية بين الطرفين؛ إذ ترى واشنطن أن سياساتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ولا سيّما في مضيق تايوان وبحري الصين الشرقي والجنوبي، تستند إلى قواعد وأعراف دولية ترمي إلى الحفاظ على الوضع القائم، بينما تنظر إلى محاولات الصين لتعديل موازين القوى الإقليمية على أنها مساعٍ لفرض وقائع جديدة بوسائل قسرية. ومن هذا المنطلق، يبرّر صانعو القرار الأميركيون امتلاكَ الولايات المتحدة وحلفائها الى مجموعة واسعة من الخيارات النووية باعتبارها ضرورية لتحقيق الردع وحماية الأمن الإقليمي، في حين يُنظر إلى مساعي الصين لتبنّي سياسات مماثلة على أنها تهديد لاستقرار النظام الدولي، وهو ما تراه بكين إخلالاً جوهرياً بتوازن الأمن الإقليمي وتهديداً مباشراً لمصالحها الوطنية[1].

٤. يرى القادة الصينيون ان السلاح النووي يمثل رمزاً للقوة العسكرية، ولديه تأثير على رؤية المنافسين لتوازن القوى، ويفرض ما تسميه الصين "التوازن الاستراتيجي المضاد" فالأسلحة النووية هي اسلحة استراتيجية لا ينظر اليها كأدرة ردع فحسب بل هي اداة لتكون الصين طرفا استراتيجيا رئيسا في البيئة الاستراتيجية الاقليمية والدولية[2]. وقد افصحت الصين عن ذلك صراحة في سبتمبر 2025، حينما عرضت للمرة الأولى "الثالوث النووي" الكامل (البرّي، البحري، والجوي) في عرض نصرها، متضمنًا صواريخ Dongfeng-5C العابرة للقارات، وصواريخ JL-1 المحمولة جويًا، وصواريخ JL-3 البحرية. هذا العرض يُعتبر رسالة تحمل معنى ان الصين طرفا لايمكن تغاضيه وتجاوزه اقليميا ودوليا[3]. ومن ثم يشير هذا التطور الى أن هناك تحولًا نحو سياسة اثبات الذات الصينية دوليا وعدم الابقاء على سياسة "الردع الأدنى" و"عدم الاستخدام الأول" للأسلحة النووية في حالة تعرصت السيادة الصينية للخطر.[4] فضلا عن ذلك يعتبر هذا التوسع جزءًا من استراتيجية أوسع لتعزيز النفوذ العالمي ومنافسة الهيمنة الأمريكية[5]

[1] Li Bin, Chinese perspectives on strategic stability engagement with the United States, The Brookings Institution, Washington, D.C, 2025, p.5-7

[2] Alison A. Kaufman and Brian Waidelich, PRC Writings on Strategic Deterrence: Technological Disruption and the Search for Strategic Stability, National Security Analysis(NSA), Washington, 2023, P.1-3.

[3] Patrick Reilly, China unveils full land, sea and air nuclear triad for first time, weaponized 'robot wolves' at largest-ever military parade, New York Post, Sep. 3, 2025: https://nypost.com/2025/09/03/world-news/china-unveils-full-land-sea-and-air-nuclear-triad-for-first-time-at-largest-ever-military-parade

[4] Andrew J. Harding and Others, China 2035: Three Scenarios for China's Nuclear Program, No. 3882, The Heritage Foundation, Washington, 2025, p.11

[5] Kari A. Bingen and Others, War and the Modern Battlefield Insights from Ukraine and the Middle East, Report, Center for Strategic and International Studies (CSIS), Washington, 2025, p.7

٥. يشـير حجم التسـارع ونمط التحديث بالقوة النووية والقاذفات والصـوامع والصـواريخ الحاملة للرؤوس النووية الى ان الصـين تدعم خيار الردع النووي ضـد التدخّل الخارجي في تايوان التي تعتبرها جزءا من سيادتها وامنها القومي. فحماية ما يسمى بـــ(سيناريو تايوان) جعل القيادة الصـينية تفكر بتطوير قوتها النووية لردع تدخل الطرف الثالث -خاصـة الولايات المتحدة- في صـراع إقليمي حول تايوان هذا مذكور بوضـوح في تقرير وزارة الدفاع الأميركي[1]. لذلك تمثل القوة النووية داعمة لمسار سيناريو تايوان عسكريا وسياسيا لأجل[2]:

أ- الردع النووي الإقليمي: فالنمو النووي الصـيني يرفع من تكلفة التدخّل الأجنبي المحتمل بالشـأن التايواني ويمدّ بكين بخيارات ردع أشمل على المستوى الاستراتيجي؛ وتلك الحقيقة تدركها الصين تماما برغم ان استخدام هذه القدرات ضد تايوان يواجه قيوداً عملية وسياسية ضخمة التصعيد نحو مواجهة نووية مع الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة.

ب- مزج القوة النووية بالقدرات التقليدية. اذ يشـير التطور السـريع للصـواريخ الباليسـتية قصـيرة ومتوسطة المدى وقوات صاروخية متموضعَة قرب مضيق تايوان انه استراتيجية صينية لزيادة الضـغط العسكري المباشـر على تايوان التي يجب عليها ان تدرك أن القوّة التقليدية مدعومُة ببنية نووية توسـعية تؤثر في حسـاباتها على الردع والتصـعيد. فمع زيادة الرؤوس وقابليتها للنشـر، قد ترى القيادة أن اسـتخدام النووي كأداة تهديد في أزمات إقليمية كتايوان يصـبح خياراً ذا قيمة إكراهية للعدو خاصـة اذا ما شـعرت القيادة الصـينية بتهديد وجودي. ومن ثم فالتهديدات الإقليمية والغموض في نوايا الولايات المتحدة وحلفائها تجاه قضـية تايوان يجعل بكين أكثر ميلاً لاسـتخدام القوة النووية كحاجة استراتيجية حفاظا على وحدتها الترابية[3].

٦. البحث عن الهيبة والمكانة الدولية. ان تطوير الصـين للأسـلحة النووية له دوافع متصـلة بالهيبة والمكانة الدولية (prestige / status)، وله جذور تاريخية في مدرك القادة الصـينيون الذين ربطوا القنبلة بالمكانة. فمنذ خمسينات وستينات القرن الماضي جاء تأكيد أن امتلاك القنبلة النووية مرتبط برفع "المنزلة/الهيبة" الدولية للصـين — ما يظهر في تصـريحات ماو ودنغ ومتابعة هذا الخط على لسـان قادة لاحقين أن شـي جينبينغ اعتبر السـلاح النووي ركيزة/دعامة اسـتراتيجية (strategic pillar) لمكانة الصين كقوة كبرى، وأن بناء قدرات نووية أقوى يُنظر إليه كوسيلة لإقناع الخصـوم (وخاصـة الولايات المتحدة) بقبول واقع قوة متزايدة. هذا ربط مباشـر بين القدرة النووية والرسـالة السـياسـية العالمية التي تريدها بكين. هذا يثبت أن البُعد الرمزي (prestige) للقنبلة النووية في مكانة الصـين الدولية ويُنظر إليه من أعلى مسـتويات القرار منذ البداية[4]. ومن ثم فإن انموذج «مكانة القوة الكبرى» كأحد تفسـيرات بناء القوة النووية يجعل الصـين بحاجة الى ضـمان الضـربة الثانية، درع نووي، وضـع القوة الكبرى التي لديها قوة نووية مقتدرة وهذا بحد ذاته يترجم توجه الصـين نحو بنية قوة أوسـع وميزات تشـغيلية مميزة من حيث حجم القوة أكبر، تنويع منصـات، شـفافية عقائدية ترى في القوة النووية ضـمانا للأمن القومي الصـيني. هذا نموذج علمي واضـح يستخدمه باحثون لتفسير جزء من التوسّع النووي الصـيني. اضـف الى ذلك هو ان هناك دوافع بيروقراطية داخلية السـعي إلى الهيبة بين النخب الرسـمية والاجتماعية اذ ان هناك تحليل داخلي يبرز أن الدوافع ليسـت فقط خارجية (مقابلة للولايات المتحدة) بل أيضًـا داخلية،

[1] US Department of Defense (US DOD),Op, Cit, p.141.
[2] US Department of Defense (US DOD), Military and Security Developments Involving the Peole's Republic of China 2024, Annual Report to Congress, Washington, DC, 2024, p110.
[3] Jennifer Bradley, Op, Cit, p.10.
[4] Tong Zhao, POLITICAL DRIVERS OF CHINA'S CHANGINGNUCLEAR POLICY, Implications for U.S.-China Nuclear Relations and International Security, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, 2024. p.17- 20.

فالمؤسسات عسكرية والصناعية تبرز دوافع "البيروقراطية والهيبة" للحصول على مواردٍ ونفوذٍ أكبر. هذا يفسر جزءًا من التوسع النوعي والكمّي[1]

٧. ان سعي القيادة الصينية الى تحديث وتطوير اسلحتها النووية يرتبط بتعزيز القدرة التفاوضية لها. فالسلاح النووي يمثل أداة رئيسة للضغط السياسي والدبلوماسي. فبكين ترى في وجود ترسانة اقوى من اسلحة نووية مُحترمة انما هي وسيلة لزيادة وزنها التفاوضي بل ويساعد على محاولة خلق بيئة سياسية إيجابية أو إجبار خصومها على القبول بعلاقات دولية أقل تقيدًا بمصالحهم ضد الصين. ومن ثم يمثل دافع الاخيرة بالتحديث والتطوير انما هي لوظيفة سياسية/رمزية واضحة للأسلحة النووية، ليست مجرد وظيفة عسكرية بحتة[2]. لذلك نجد ان مدرك القادة الصينيين الاستراتيجي لديه منحى نحو زيادة القوة النووية التي ستُعزّز قدرة بلادهم على الردع السياسي الذي يمنحهم هامش أوسع في المواقف التفاوضية ويقلّل احتمالات إجبارهم بالقوة وتزيد من ثمن الضغوط عليها بالإكراه[3]. وهذا غير مسموح به لدى القيادة الصينية التي آمنت انه مع تعزيز الترسانة النووية سيكون هناك نفوذ تفاوضي نظري لصالحها وسيمنحها عامل المصداقية وانها خصم يصدّق بالتهديد الفعلي اذا تعرض امنها القومي للخطر. بل وستمكنها الاسلحة النووية في انتقاء نوعية الرسائل للخصوم وطريقة استخدامها على تهديدات مباشرة أم استخباراتية او دبلوماسية[4]. وبذلك يُفهم التحديث الصيني لأسلحتها النووية أنه يرسخ في ذهن الخصوم انه الصين تملك مقومات الضربة الثانية بالقدر الذي يغيّر من حسابات الخصوم ويُحسّن قابلية الصين للمساومة مقابل تنازلات سياسية أو اقتصادية[5]. خاصة في النزاعات الاقليمية كتايوان. اذ تصبح القوة النووية جزءاً من لعبة الإجبار غير المباشر لصالح الصين لقدرتها العالية على الإقناع والردع في حالة تزايد مخاطر التصعيد غير المقصود[6].

٨. تشير سياسة الغموض الصينية بتطوير قوتها النووية الى انها تسعى امتلاك مقومات الضربة الثانية الاشد فتكا. فبرغم ان الصين تحافظ على سياسة رسمية قائمة على "عدم الاستخدام الأوّل للأسلحة النووية بالضربة الاولى(No First Use(NFU" الا انها في الوقت نفسه تمارس درجة من الغموض والضبابية والحياد العملياتي حول جاهزية أجزاء من ترسانتها النووية. وهذا ما يعزز من فكرة ان التفكير الاستراتيجي الصيني قد تحوّل عن « سياسة الردع الادنى التقليدية» للأسلحة النووية إلى توسيع وتنوّع سريع للترسانة والقدرات النووية الثلاثية البرية والبحرية والجوية. وهذا التحوّل يقلّل من وضوح الرسائل للخصم ويزيد قدرة الصين على خلق نطاقات

[1] David C. Logan and Phillip C. Saunders, Discerning the Drivers of China's Nuclear Force Development: Models, Indicators, and Data, Center for the Study of Chinese Military Affairs, National Defense University Press, Washington, D.C., 2023, p.10.

[2] Tong Zhao,Op, Cit,. p.20-

[3] U.S.-China Economic and Security Review Commission, Report to Congress , One Hundred Seventeenth Congress, First Session, U.S. Government Publishing Office, Washington , 2021, p.350.

[4] Heather Williams and Others, Alternative Nuclear Futures Capability and Credibility Challenges for U.S. Extended Nuclear Deterrence, Report, Center for Strategic and International Studies(CSIS), Washington, D.C,2023, P.20

[5] US Department of Defense (US DOD),Op, Cit, p.141.

[6] Dahlia Anne Goldfeld and Others, Denial Without Disaster—Keeping a U.S.-China Conflict over Taiwan Under the Nuclear Threshold: An Overview of Ideas for U.S. Conventional Joint Long-Range Strike in Support of Escalation Management, Vol. 1,RAND Corporation, California,2024, p.26.

تأديبية أوسع اذا ما فكر الخصم بمهاجمتها[1] والحقيقة ان سياسة الغموض تلك قد حققت للصين مكسبين اثنين:

أ- مصداقية الممارسة الفعلية لاستراتيجية "No First Use(NFU)" التي اخفت تحتها قدرتها العسكرية الكبيرة على السياسات التشغيلية والعملياتية للأسلحة النووية التي جعلت من الخصوم غير قادرين على تقدير جاهزية الصين على الحرب النووية لدى المراقب الخارجي صديقا كان ام عدوا[2].

ب- الاحتفاظ بالمعلومة الخاصة بأسلحتها النووية كمكوّن ردعي. فالصين تعتمد على إخفاء تفاصيل عدد الذخائر، وتوزيعها (مخزون منفصل عن القاذفات في كثير من الأحيان) وإمكانيات حجم الضربة التكتيكية والاستراتيجية ودقتها والدمار المصاحب لها لرفع تكاليف الحسابات العدائية من خصم محتمل قد يفكر بمهاجمتها. وهذا جزء من استراتيجية خلق "غموض تكتيكي/ استراتيجي" تحولت به الصين من استراتيجية الردع من الحد الادنى الى الدمار المؤكد للضربة الثانية دون إعلان تغيّر رسمي في العقيدة[3].

ما تقدم من دوافع يؤكد أن الاهتمام الصيني بتطوير الأسلحة النووية هو جزء من استراتيجية شاملة تجمع بين الدفاع العسكري(حماية البلاد من التهديدات الخارجية، والحفاظ على الأمن القومي) وتعزيز النفوذ الدولي(استخدام القوة النووية كوسيلة سياسية لتقوية موقف الصين على الساحة الدولية، بما في ذلك التأثير في قرارات القوى الكبرى الأخرى)، وحماية المصالح الإقليمية(ضمان مصالح الصين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما فيها الموارد الاقتصادية والطرق التجارية، ومواجهة أي تهديدات محتملة من الدول المجاورة أو القوى العالمية). هذه الاستراتيجية تجعل الصين قوة نووية متطورة، قادرة على الردع والضغط السياسي، وتعكس فهمًا عميقًا لأهمية الدمج بين القوة العسكرية والقدرة والسياسية لتحقيق مكانة استراتيجية متميزة في العالم تصبح بها الصين لاعبًا مؤثرًا في موازين القوى الدولية، خصوصًا في مواجهة الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى. وبذلك يجب فهم الصين في تطويرها المستمر للأسلحة النووية بأنها ليست مجرد وسيلة عسكرية، بل أداة استراتيجية شاملة لبلد فاعل عالميا.

المبحث الثالث: انعكاسات تطور الاسلحة النووية الصينية على البيئة الاستراتيجية الاقليمية والدولية.

[1] U.S.-China Economic and Security Review Commission, Op, Cit, p.359.
[2] US Department of Defense (US DOD),Op, Cit, p.141.
[3] U.S.-China Economic and Security Review Commission, Op, Cit, p.361

مما لاشك فيه ان قيام الصين بتحديث قوتها النووية وتطويرها بشكل متسارع بالاضافة الى زيادة مخزون قدراتها الصاروخية والبحرية والبرّية والجوية سيؤثّر مستقبلا على توازن القوى واليات الردع في النظام الاقليمي وعلى بنية التحكم في التسلح النووي عالميًا وزيادة مخاطر التصعيد والحوادث[1]. وهذا غير مستبعد على وفق التقديرات والتحليلات والعسكرية والاستراتيجية التي تؤكد ان قيام الصين بتوسيع ترسانتها النووية بسرعة كبيرة تحت قيادة شي جين بينغ - الذي استلم السلطة في عام 2013 - في طريقها نحو امتلاك 1000 رأس حربي نووي بحلول عام 2030. هذا التصعيد في القدرات النووية، إلى جانب الجهود الأوسع التي تبذلها الصين لتحديث قواتها المسلحة يُثبت صحة ان النسق العقدي للقيادة السياسية الصينية ودوائر السياسة الأمنية يُلزمهم بفكرة ان الأسلحة النووية المحدثة كما ونوعا تمنحهم قدراً أعظم من النفوذ الجيوسياسي في مواجهة التهديدات المتصورة. اضف الى ذلك انهم يرون في عملية التحديث تتوافق واعتراضاتهم على استراتيجية نووية ومصالح أمنية أميركية غير عادلة وغير مشروعة تمارس بحق بكين وليس للأخيرة الا ان تزيد من استعدادها لاستخدام تدابير أحادية من أجل مواجهة مخاوفها الأمنية بقوة السلاح النووي النوعي والكمي . وبالتالي يرى القادة الصينيون انه إذا كانت واشنطن تريد توجيه العلاقة الأميركية- الصينية في اتجاه أكثر حكمة وحذراً، يتعين عليها أن تفهم بعمق كيف تؤثر هذه التصورات الأساسية في تشكيل سياسة بكين النووية التي ترى في نفسها لاعبا دوليا حكيما. وان الاسلحة النووية هي للدفاع لا الهجوم وتلك الاحجية يبرزها (شي جين بينغ) في تأكيده إلى "أن الأسلحة النووية هي للقوة العسكرية وتتمتع بتأثير خاص في تصور الخصم لتوازن القوى". ويدعم هذه الفكرة ما يشير إليه المسؤولون الصينيون بمهمة "الموازنة الاستراتيجية" لقواتهم النووية، وهي محاولة لإجبار الولايات المتحدة على اتخاذ موقف أكثر مرونة تجاه الصين وهذا غاية ما تسعى اليه الأخيرة. لكن مع ذلك تبقى حسابات المخاطرة باستمرار التطوير والتحديث للأسلحة النووية كما ونوعا خاضعة لجملة من التعقيدات التي قد تؤدي الى الاثار السلبية على واقع البيئة الاقليمية والدولية[2]. والتي يمكن ان نوردها بجملة من النقاط:

١. اهم ما في الامر ان صانع القرار في الولايات المتحدة يرى في الصين مهددا للهيمنة الامريكية لانها الوحيدة التي تملك مقومات المنافس العالمي الصاعد بقوة في النظام الدولي لتعديله وذلك بحكم ما تملكه من مقومات قوة قد تؤهلها لذلك في المستقبل وعلى رأسها القوة النووية. والحقيقة ان التحديث في اسلحتها النووية اثار واشنطن كثيرا. ففي عام 2023 أصرت "لجنة الكونغرس المعنية بالوضع الاستراتيجي للولايات المتحدة" على أن التوسع النووي الصيني يجب أن يدفع صناع السياسة الأميركيين إلى "إعادة تقييم حجم القوة النووية الأميركية وتركيبتها". وفي مارس/ آذار من نفس العام، حذر الأدميرال جون أكويلينو، قائد القوات الأميركية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، قائلاً " في ظل تطوير الصين لأسلحتها النووية فإننا لم نعرف تهديداً مماثلاً منذ العام 1945" وهذا يؤشر الى ان الولايات المتحدة جادة في التعامل مع خطورة التهديد واحتمال نشوب مواجهة نووية، وهنا يرى عدد من المحللين أنّ صانعي القرار في الولايات المتحدة يواجهون حالة من الارتباك إزاء التحول المفاجئ في النهج الصيني، الذي يبدو أنه ينأى عن السياسة التقليدية القائمة على الحفاظ على ترسانة نووية محدودة نسبياً. ويُرجّح بعض المراقبين في واشنطن أنّ هذا التحول يعكس استجابة صينية مباشرة للتفوق التكنولوجي العسكري الأميركي المتنامي، في حين يعبّر آخرون عن خشيتهم من أنّ بكين قد تكون بصدد تبنّي استراتيجية نووية جديدة تتّسم بدرجة أعلى من النزعة الهجومية والمغامرة الاستراتيجية. وهذا بحد ذاته يحمل مخاطر كبيرة ونتائج كارثية اذ لم يبذل هؤلاء جهدا كبيرا لفهم الدافع وراء تصرفات الصين في المجال النووي العسكري[3].

[1]US Department of Defense (US DOD, Op , Cit, p.10.

[2]Tong Zhao, The Real Motives for China's Nuclear Expansion: Beijing Seeks Geopolitical Leverage More Than Military Advantage, Foreign Affairs, May 3, 2024: https://www.foreignaffairs.com/china/real-motives-chinas-nuclear-expansion?utm_source=chatgpt.com

[3]Jacob Stokes, Assessing China's Nuclear Decision-Making Three Analytical Lenses, Center

٢. اتساقاً مع النقطة اعلاه، يُفهم استمرار الصين في تطوير ترسانتها النووية إلى تعقيد متزايد في فهم أنماط سلوكها الاستراتيجي في هذا المجال. إذ يُظهر العديد من المحللين وصُنّاع القرار في الولايات المتحدة والغرب قصوراً في إدراك الطبيعة السياسية المركّبة والدوافع غير التقليدية التي تحكم التوسع النووي الصيني، ويميلون بدلاً من ذلك إلى تفسيره ضمن إطار استراتيجي ذي طابع هجومي بحت. وانطلاقاً من تصورات تقوم على أسوأ السيناريوهات المحتملة ـــــ مثل احتمال توجيه ضربة نووية وقائية منسقة من قبل الصين وروسيا ضد الولايات المتحدة ـــــ يدعو هؤلاء إلى تعزيز القدرات الدفاعية والردعية الأميركية. غير أن هذا المنطق، رغم وجاهته من منظور الأمن القومي الأميركي، يُغفل احتمال أن تؤدي مثل هذه الطروحات إلى نتائج عكسية، من خلال ترسيخ القناعة لدى النخب الصينية المتشددة بأن واشنطن تُضخِّم عمداً التهديد الصيني لتبرير سعيها نحو التفوق النووي المطلق. ويُفاقم هذا الوضع اتساع الفجوة الإدراكية بين المجتمعين الصيني والأميركي، وتنامي التباينات في الرؤى والقيم والتصورات السياسية بين الصين والغرب، وهو ما يعود في المقام الأول إلى إحكام بكين سيطرتها على تدفق المعلومات وتوجيه الرأي العام الداخلي، مما يشكل عائقاً جوهرياً أمام بناء الثقة وتعزيز الفهم المتبادل[1]. ونتيجة لذلك، يُبدي الطرفان شكوكاً متزايدة في قدرة النهج التعاوني على ضمان الأمن المستقبلي. وتراهن الصين في هذا السياق على أن امتلاكها مخزوناً نووياً أكبر قد يمكّنها من فرض معادلة جديدة قوامها إجبار واشنطن على القبول بالأمر الواقع، وتجاهل الخلافات البنيوية العميقة بين الجانبين، بما في ذلك النزاعات المتصاعدة حول القيم والمعايير والحقائق السياسية. غير أن استمرار الصين في هذا المسار من شأنه أن يقود، على المدى الطويل، إلى انزلاقها في سباق تسلح نووي محتدم مع الولايات المتحدة، بما يهدد الاستقرار الاستراتيجي الدولي برمّته[2].

٣. من المحتمل ان يؤدي تحديث الصين وتسريعها لأسلحتها النووية الى سباق تسلح نووي إقليمي ودولي. اذ ان تصاعد توسيع الترسانة النووية بثالوثها البري والبحري والجوي مع الصواريخ والقاذفات والصوامع بسرعة كبيرة قد يدفع الولايات المتحدة والفاعلين الإقليميين لتسريع برامجهم وتوسيع انتشارهم النووي افقيا وعموديا، ما يفتح الباب لسباق تسلح جديد[3] يؤدي الى:

أ- تغير آلية الحثّ/الاستجابة في المعضلة الامنية (Security Dilemma): والتي تنتج عندما تزيد دولة بسرعة كبيرة من حجم أو جاهزية ترسانتها النووية. عندها سيندفع الآخر سواء أكان جارا اقليميا او خصم الى قراءة هذا التوسع كخطر محتمل على توازن الردع وهذا يمثل بالنسبة له مأزق امني يدفعه إلى تسريع برنامجه النووي، وتوسيع مخزونه منها، أو تعديل جاهزيته ورفع حالة التأهب، وهذه الردود المضادّة تولّد ديناميكية أعمال عسكرية تؤدي إلى سباق تسلّح متسارع[4]. على هذا الاساس تنظر الولايات المتحدة الى التوسع في الترسانة النووية ان الصين لا تكتفي بـ "ردع الحد الأدنى (Minimum Deterrence) بل تطمح إلى قدرة نووية أكثر تنوعاً وعدة. وهذا بحسب الرؤية الامريكية تُقلّل من قدرتها على السيطرة على الضرر في سيناريوهات تصعيد، خاصة في الصراعات المستدامة مثل تايوان أو المواجهات المحتملة في المحيط

for a New American Security, Washington, DC, 2025, p.9,

[1] See Office of the Director of National Intelligence, 2025 Annual Threat Assessment of the U.S. Intelligence Contemporary, Intelligence.gov 2025, p.11-16,.

[2] Robert Rust, Could China's New Nuclear Weapons Signal a New Era of Arms Control?,A blog on science, solutions, and justice(The EQUATION), Union of Concerned Scientists , October 1, 2025: https://blog.ucs.org/robert-rust/could-chinas-new-nuclear-weapons-signal-a-new-era-of-arms-control/?utm_source=chatgpt.com

[3] Hans M. Kristensen and Others, Status Of World Nuclear Forces, Report, Federation of American Scientists, Washington, D.C, 2025, p.2

[4] Hans Kristensen and Others, Chinese nuclear weapons, Bulletin of the Atomic Scientists, Vol. 81, No.2 , 2025, p.40

الهادئ[1]. وهذا يعد مبررا لواشنطن لتعزيز القدرات العسكرية وفي مقدمتها تطوير دفاعات الصواريخ، نشر قدرات نووية أقوى قرب الصين أو في المحيط الهادئ [2] اما استجابة الدول الإقليمية على الحث النووي الصيني يكون على شكل ردود فعل من الجيران الإقليميين للصين دول مثل اليابان، الهند، تايوان، الفلبين، وربما أستراليا تنظر إلى التوسع الصيني النووي على أنه تهديد محتمل إذا ما استُخدمت أسلحة أو إذا ما تغيرت سياسة الصين خصوصاً في مبدأ " No First Use" هذه الدول تزيد من ضغوطها الداخلية والخارجية لتعزيز الدفاع، التسلّح التقليدي، وتحسين قدراتها الاستخباراتية، وربما التعاون مع الولايات المتحدة أو حلفاء آخرين لردع الصين أو للتخفيف من احتمال المفاجآت الاستراتيجية[3]

ب- تغيير المواقف الضامنة لانحراف العقيدة النووية. فالتوسع الصيني السريع قد يدفع الدول إلى إعادة تفسير سياساتها القائمة على "الحدّ الأدنى من الردع" أو " عدم الاستخدام أولاً للأسلحة النووية إلى ممارسات أكثر عدوانية تعبر بها عن جاهزية الرد بالقوة (مثلاً التحول إلى إطلاق عند الإنذار أو نشر رؤوس حربية على صواريخ في زمن السلم). مثل هذه التغييرات تقلّص العتبات وتزيد مخاطر الاستعمال خلال أزمات محلية أو محادثات خاطئة التقدير[4]. وهنا نقول ان التوسع الصيني يزيد الضغط على الدول الاقليمية ويُحفّزها على تحسين العتاد والجاهزية لرغبتها في تقليل زمن الرد أو رفع حالة التأهب. وبذلك سيكون انطباع حلفاء الولايات المتحدة من جيران الصين بضرورة إعادة تقييم الالتزامات الردع الإقليمي فكل من اليابان، الهند، أستراليا، تايوان) ستذهب اتجاه مراقبة التوسع النووي الصيني لتعيد تفسير سياساتها النووية/الدفاعية إما عبر رفع جهوزية نظمها الردعية أو عبر سياسات استباقية لتقوية الردع التقليدي/النووي. هذا السلوك الإقليمي يزيد خطر سباق جاهزية الاستعداد للحرب[5].

ت- تآكل ثقة سياسة الردع الأدنى القائمة على عدم الاستخدام الاول للأسلحة النووية وغياب الشفافية سيقلل من مصداقية الالتزامات المتعلقة بعدم نشر السلاح أولاً ويزيد الشكوك بين الدول وعد الثقة ببعضها وهذا يدفع الى تسارع الانتشار الأفقي والعمليات التقنية المرتبطة تخصيب أو إعادة تكرير البلوتونيوم، وبناء بنى تحتية لتصنيع الرؤوس حربية مع توفر قدراً من المعرفة والمواد التي تسهّل على دول إقليمية أخرى البدء أو التعجيل ببرامجها. هذا لا يقتصر على دول نووية حالية بل ينعكس على دول مجاورة تملك البنية التحتية المدنية ذات الاستخدام المزدوج. وهنا نقول ان التوسع الصيني سيُسهم في الانتشار الأفقي تقنيًا وسياسيًا فالولايات المتحدة قد تُعيد واشنطن تقييم سياسات الردع نحو زيادة الجاهزية النووية أو تقديم تعويضات تكتيكية/استراتيجية لجيران الصين بدوره يولّد ردودًا فعل صينية روسية ويزيد التوتر اما دول الجوار(الهند، اليابان، كوريا الجنوبية، تايوان، أستراليا) تختلف ردودها بين تعزيز القدرات الدفاعية التقليدية، وطلب مزيد من الضمانات الأميركية أو حتى إعادة فتح نقاشات حول القدرات النووية الذاتية[6]

وقد يمتد الامر لخطر تسريع التخصيب/إعادة المعالجة إقليمياً للبنية النووية المدنية خاصة مع توفر الموارد والمهارات، وبالتالي فإن تزايد الضغط الأمني وانعدام ثقة بالضمانات، والشعور بالتهديد الوجودي

[1]Matthew Bunn, Opportunities for U.S.–China nuclear tension‑reduction, China International Strategy Review, No.6, 2024, 210

[2]M. Taylor Fravel, The Dynamics of an Entangled Security Dilemma: China's Changing Nuclear Posture, International Security, Vol. 47, No. 4, 2023, P.152

[3]Bates Gill, Meeting China's Nuclear and WMD Buildup Regional Threat Perceptions and Responses, NBR Special Report No.109, The National Bureau of Asian Research, Washington, D.C.2024, p.11-12.

[4] Andrew J. Harding and Others, China 2035: Three Scenarios for China’s Nuclear Program, No. 3882, The Heritage Foundation, Washington, DC, 2025, p.8

[5]Bates Gill, Op, Cit, p.12.

[6] Bates Gill, Op, Cit ,p. 9

يمكن أن يدفع إلى مبادرات تقنية لتقليل الوقت اللازم لبناء قنبلة أو التعاون مع جهات خارجية لإسراع العملية سواء بطرق علنية أو سرية[1].

٤. قد يؤدي التسارع بالتسلح النووي الصيني الى عسكرة الجوانب المدنية النووية والحصول على اسلحة نووية تكتيكية لخصوم الصين الاقليميين وهذا بحد ذاته قد يؤدي الى زيادة خطر الخطأ وسوء الفهم وضيق الوقت وهامش المناورة في التعامل مع القضايا المعقدة ذات العلاقة بالملفات العالقة. وعليه فان تزايد عدد المالكين للسلاح النووي في بيئة أمنية مضطربة قد يعني قصور في الادراك وهو ما يزيد من خطر إطلاق خاطئ أو حادث أو خلط في الأزمات التي ستُسرّع من قرارات الرد في حالة أزمة ويخفض زمن التفكير مما يزيد احتمالات التصعيد السريع الذي قد يضر بواقع ومستقبل البيئة الاستراتيجية الاقليمية[2]. وهنا نقول ان بناء ترسانات نووية في بيئة شرق اسيا المضطربة يجعلها اكثر اضطرابا ويزيد من فرص امتلاك جيران الصين لإمكانات تكتيكية نووية او سياسات تقليل العتبة وهذا بحد اته سيزيد من سلطة الاسلحة النووية على حساب التقليدية في السياسات مما يرفع من مخاطر سباق التسلح والتصعيد وسيزداد الامر سوءً مع احتمالات سوء الفهم والانذار الكاذب الذي قد يضغط بصناع القرار الى التعامل مع الهجمات على بنى مدنية حساسة او فضائية او مراكز اتصالات عسكرية على انه هجوم على قدرات نووية[3]

٥. لو افترضنا الدول الاقليمية للصين لم تستطع تصنيع وتسريع الاسلحة النووية بحكم الضغوط الامريكية التي ستمارس ضدها. فان ذلك سيدفعها الى امتلاك الاسلحة التقليدية الفتاكة البرية والجوية والبحرية معا فضلا عن تطوير منظومات الصواريخ البالستية بمساعد الولايات المتحدة. وهذا بحد ذاته سيصعب من اليات ضبط التسلح التي تنعكس سلبا من معادلة الردع الاقليمي ويقلص من هامش الحركة نحو عقد المفاوضات الثنائية والجماعية للحد من الأسلحة وتطورها بشكل متسارع ما يجعل البيئة الاقليمية لشرق اسيا اكثر اضطرابا[4]. وبذلك نتفق وتحليل ان هذا النوع من التسليح، بالرغم من كونه تقليديًا، إلا أنه يرفع من درجة الخطورة ويزيد من التعقيد في البيئة الأمنية الإقليمية، حيث تتحول معادلة الردع إلى رهان أكثر تعقيدًا وأقل استقرارًا، بفعل غياب آليات متعددة الأطراف لضبط التسلح، مما يحد من فرص المفاوضات الفعالة[5]. وهذا الوضع سيزداد صعوبة مع صحة التحليلات التي تؤكد ان تزايد التسليح التقليدي في شرق آسيا لا يواكب دائمًا عقد اتفاقيات أو أطر تعاون متعددة الأطراف ذات فاعلية عالية، مما يترك المنطقة في حالة من "عدم اليقين الاستراتيجي" الذي يغذي المخاوف من صراعات مسلحة متصاعدة. هذا الانعدام في التنسيق يزيد من وتيرة التسلح التقليدي والصاروخي، مع قلة فرص التفاوض حول

[1] The International Panel on Fissile Materials (IPFM),Global Fissile Material Report 2022: Fifty Years of the Nuclear Non-Proliferation Treaty: Nuclear Weapons, Fissile Materials, and Nuclear Energy, Program on Science and Global Security, Princeton University, Princeton, 2022, p.70-71

[2] Jeffrey Kruse, 2025 Worldwide Threat Assessment, Defense Intelligence Agency, United States Department of War, Washington, 2025, p.15.

[3] Vladislav Chernavskikh, Jules Palayer, Impact of Military Artificial Intelligence on Nuclear Escalation Risk, SIPRI Insights on Peace and Security, No.6,Stockholm International Peace Research Institute,(SIPRI),2025, P.20

[4] Wu Riqiang, Keeping Pace with the Times: China's Arms Control Tradition, New Challenges, and Nuclear Learning , International Security ,Vol. 50, No.1,2025, p.85-89

[5] Lee Seo-hang, Security Cooperation in East Asia: Multilateralism vs. Bilateralism, Institute of Foreign Affairs and National Security(IFANS),Ministry of Foreign Affairs, Seoul, 1999, p.9-10

الحد من الأسلحة بشكل جماعي ومتعدد الأطراف مما يزيد من اضطراب المشهد الأمني ويحد من فعالية معادلة الردع في شرق آسيا، ويجعل البيئة أكثر هشاشة نحو النزاعات وعدم الاستقرار[1].

٦. ان تسارع البرنامج النووي العسكري الصيني سيؤثر حتما على الاستقرار الإقليمي وحسابات الردع في المنطقة وتحديدا في تايوان وجيران الصين من الأسيويين. وقد يعزز ذلك من احتمالات الاحتكاك العسكري خاصة مع تأكيد صانع القرار الاستراتيجي الأميركي على أهمية تايوان وضرورة إبقاءها منفصلة عن الصين لأنها بالغة الأهمية لمصالح الأمن القومي الأميركي القائمة على المحافظة على توازن عسكري مناسب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والدفاع عن حلفائها في المنطقة ودعم مصداقية واشنطن العالمية والمضي قدماً في المنافسة الجيو اقتصادية مع الصين. وتؤكد هذه الأهداف المعلنة صحة مخاوف بكين من أن المكاسب الجيوسياسية الأميركية ستأتي على حساب سلامة أراضي الصين، كما أنها تؤدي إلى تقويض الأساس الأخلاقي لمعارضة واشنطن للأجندة العسكرية الصينية وتعزز قناعة بكين بضرورة مواجهة ما تعتبره هيمنة أميركية على المنطقة على اقل تقدير[2] لذلك نقول ان تصاعد خطر الردع النووي على خيار التدخّل/الاحتواء في ملف تايوان يسمح للصين بتطوير الصواريخ القادرة على ضرب قواعد دعم محتملة خارج القارة اذا ما تعرضت للخطر وهذا سيزيد من قدرة بكين على تنفيذ عمليات ردع على نطاق أوسع بالقدر الذي يقلّص سهولة تدخل قوة خارجية أو يرفع تكلفة التدخّل. وهذا سيغير من حسابات واشنطن وحلفائها في الاحتمالين: إما تعزيز الردع التقليدي مع حشد أقوى من الحلفاء، أو قبول تكاليف أعلى للمخاطرة.

٧. تستند الفكرة القائلة بأن الأسلحة النووية تمتلك قوة قسرية واسعة النطاق وشبه سحرية إلى حدس أكثر منه إلى استنتاجات منطقية ودلائل دقيقة. فعلى الرغم من التفوق النووي الهائل الذي امتلكه الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة، إلا أنه لم يتمكن من ردع الولايات المتحدة الأمريكية عن السعي لتقويضه من خلال أساليب التخريب الاقتصادي والسياسة والتدخلات المختلفة. وفي حالة الصين، أدت الهيكلية السياسية شديدة المركزية التي اسسها أسسها جين شي بينغ، إلى منع إجراء أي تقييمات نقدية وجادة للفرضيات الأساسية المتعلقة بالقوة النووية وضرورة رؤية البلاد كدولة نووية أكثر قوة وتأثيرًا . ومن ثم ترى هذه الهيكلية ان أي نقد تصفه بأنه "لا أساس له من الصحة" تجاه قرارات الحزب، واعتمادها على السرية في إخفاء آليات التخطيط وأنشطتها، مما يحد بشكل كبير من قدرة مجتمع الخبراء المحلي على تقييم السياسات النووية أو المساهمة في تشكيلها التي ربما قد تكون متسرعة وغير واقعية وقد يكون هامش الحركة والفهم الخاطئ حاضرا في ظل العقيدة العسكرية الرسمية التي تضم عناصر متناقضة بشكل متزايد، تجمع بين التركيز على "التحضير للحرب" و"تحقيق انتصارات استراتيجية" من جهة، وبين معارضة اللجوء إلى الحرب من جهة أخرى، مما يشير إلى أن صنع القرار النووي في الصين يخضع بشكل رئيسي لتوجيهات سياسية غير واضحة بدلاً من تحليلات عسكرية منهجية.كما أن غياب أهداف عسكرية واضحة ومحددة ينعكس سلبًا على قدرة الصين على توضيح سياساتها النووية للجمهور الداخلي أو صياغة مواقف متماسكة وواضحة بشأن الظروف التي قد تقبل فيها التفاوض على قيود نووية مع الولايات المتحدة. وبرغم واقعية ما تقدم لازالت القيادة الصينية تعتقد أن بإمكانها معالجة هذا الخلل في التوازن الأمني من خلال عرض قوة نووية أكثر حزماً وطموحًا، ويشير الخبراء الصينيون إلى تجربة الاتحاد السوفياتي الذي نجح في تعديل الاستراتيجية النووية الأمريكية خلال الحرب الباردة عبر تعزيز قدراته النووية في الستينيات والسبعينيات، مما دفع واشنطن إلى التخلي عن سياسة

[1] Adil Sultan, Arms Control Challenges in the Asia-Pacific, The Asia-Pacific Leadership Network (APLN), Seoul, 2024, p.2-3

[2] Tong Zhao, The Real Motives for China's Nuclear Expansion: Beijing Seeks Geopolitical Leverage More Than Military Advantage, Foreign Affairs, May 3, 2024: https://www.foreignaffairs.com/china/real-motives-chinas-nuclear-expansion?utm_source=chatgpt.com

الانتحار النووي الشامل واستبدالها باستراتيجية الرد المرن التي تتناسب فيها حجم وقوة الرد النووي مع مستوى العدوان الموجه. ويرى هؤلاء الخبراء أن الولايات المتحدة لم تقم بتعديل سياساتها النووية بشكل عادل تجاه خصوم أضعف مثل الصين، بل ظلت متمسكة بخطط الضربات الشاملة. ومع تزايد موارد الصين وقدراتها النووية مقارنة بفترة الحرب الباردة، تسعى الآن إلى معالجة ما تعتبره استمرارية ظلم هذه السياسات، مما يخلق بيئة من الشكوك والمخاوف لدى خصومها ويزيد من مخاطر الأمن الإقليمي[1].

اخيرا نقول ان مخاطر تسريع الصين لبرنامج اسلحتها النووية والصاروخية سيضع البيئة الاقليمية والدولية اما واحد من ثلاث سيناريوهات مستقبلية.

السيناريو الاول: مواصلة الصين التوسع بوتيرة متصاعدة: وهذا سيعمل على زيادة التوتر مع الولايات المتحدة حلفائها من الدول الاقليمية الجارة للصين وهذا يعني مزيدا من نشر الدفاعات لضمان الردع الاقليمي في شرق اسيا والفضاءات الجيو استراتيجية القريبة منها، فضلا عن ذلك ومع مخاطر مات تحمله المواجهة من اثار كارثية دوليا واقليميا ستكون الدعوة الى ضرورة إشراك الصين في حوارات الحدّ من الأسلحة النووية بعيدا عن احتوائها وتقويض اليات صعودها دوليا. ومثل هذه الدعوة ستقبل بها الصين لان الحث النووي الذي عملت عليها حققت بها استجابة عدم عزلها اقليميا ودوليا. بكلمة اخرى نقول ان الصين من جانبها تُظهر تقبلًا لهذا النوع من الحوارات، لأن الحث النووي الذي اتبعته حتى الآن مكنها من تحقيق استجابة دولية وإقليمية تحد من عزلتها، مما يجعل إشراكها جزءًا من الحل أمرًا عمليًا ومرحبًا به. في الواقع، هذه الحوارات تسهم في بناء الثقة، وتقليل المخاطر الناجمة عن سوء الفهم، وتوفير أطر للتعامل مع الأزمات المحتملة في مجال الأسلحة النووية، وهو أمر حيوي لاستقرار المنطقة والدول المعنية[2]. **ان فرص تحقق هذا السيناريو ممكنة جدا** لان التوسع الصيني العسكري والنووي يُعد مصدر قلق للولايات المتحدة وحلفائها في شرق آسيا، ما يؤدي إلى تعزيز الدفاعات الإقليمية لردع الصين ومنع المواجهة المباشرة. هذه الديناميكية تزيد من تعقيد المشهد الأمني وتدفع إلى ضرورة إيجاد حلول دبلوماسية وعسكرية متوازنة وصولا الى إشراكها في حوارات الحد من الأسلحة النووية يعد أمرا حاسما، حيث أن رفضها السابق المشاركة في مفاوضات الثلاثي مع روسيا والولايات المتحدة مرتبط بفجوة في حجم ترساناتها النووية، لكن مع توسع ترسانتها وتطويرها لقدرات نووية متعددة المنصات (برية وبحرية وجوية)، فإن لديها دوافع أكبر للدخول في هذه الحوارات لضمان أمنها والاستقرار الاستراتيجي[3]. وهذه الحوارات تقدم فرصًا لبناء الثقة وتقليل المخاطر من خلال تبادل المعلومات، وآليات التحقق، واتفاقات تهدف إلى منع التصعيد النووي غير المقصود، كما أن التحركات الصينية نحو عدم العزلة الإقليمية والدولية تدعم هذا الخيار كأكثر واقعية على المدى المتوسط والطويل، خصوصًا في إطار العلاقات الاستراتيجية المتشابكة والمضطربة بين القوى الكبرى[4].

السيناريو الثاني: تراجع أو تباطؤ مفاجئ لبرنامج التسليح النووي الصيني: هذا الاحتمال سيكون بفعل مشكلات إنتاجية واقتصادية وفساد مالي واداري يخفف من احتمالات تسارع سباق التسلّح في هذا المجال، لكن تكاليف السمعة والمصداقية سترتفع إذا ظهر تباين بين خطاب التوسّع والقدرات الحقيقية. ففي تقرير في

[1] Tong Zhao, The Real Motives for China's Nuclear Expansion: Beijing Seeks Geopolitical Leverage More Than Military Advantage, Foreign Affairs, May 3, 2024: https://www.foreignaffairs.com/china/real-motives-chinas-nuclear-expansion?utm_source=chatgpt.com

[2] Yao Yunzhu and Others, Taking Stock: The Past, Present, and Future of Nuclear Dialogue, Center for Global Security Research Lawrence Livermore National Laboratory , California, 2020, p.9

[3] Névine Schepers,China and Nuclear Arms Control,CSS Analyses, No. 276, Center for Security Studies (CSS), , Zürich, 2020, p.3

[4] Oliver Meier and Michael Staack, Chin's Rolr in Multitatral Arms Control, Reports Peace and Security , Friedrich Ebert Stiftung, Bonn, Germany, 2022, p.9-11

"War on the Rocks" أن الفساد واسع الانتشار في القوات النووية الصاروخية الصينية يؤثر بشدة على الاستعداد العملياتي، وقد شملت تحقيقات رفيعي المستوى وجوه عسكرية قُرّبوا منهم في القطاع الدفاعي، مما يدل على وجود فساد مؤسساتي واسع لا يقتصر على طمع فردي، بل يشمل فقدان الثقة في كفاءة الجيش وقدرته على تنفيذ مهامه[1] والتقرير بُينت فيه أن حملة مكافحة الفساد التي قادها الرئيس شي جين بينغ أدت لإقالة كبار ضباط وجزء من التنفيذيين في الصناعة الدفاعية، مما من الممكن أن يبطئ جهود تحديث القوات المسلحة ويؤثر على القدرة الإنتاجية للبرامج النووية. وفي تقييمات البنتاغون تحدثت عن تأثير سلبي محتمل لحملات مكافحة الفساد على برامج التسليح، حيث أن الانضباط الصارم قد يعطل عمليات اقتناء الأسلحة الحديثة ويؤخر تواريخ التسليم[2] لكنه وبرغم المشاكل، تشير تقارير أخرى إلى أن البرنامج لا يزال مستمراً في التوسع، مما يظهر تبايناً بين خطاب متابعة التوسع في القدرات النووية وبين العقبات العملية التي قد تضعف من سرعة التنفيذ[3] فالسياسات النووية تبدو أقل اتساقاً وأقل ارتباطاً بالأهداف الأمنية المحددة بسبب الضغوط السياسية الداخلية. لكنه برغم ذلك تجمع التقارير الى أن الإنفاق العسكري العام قد زاد بشكل كبير وسط هذه المشكلات وذلك لردم الفجوة بين الخطاب الرسمي والواقع العملياتي كخطوة رئيسة من القيادة الصينية لتقويض الضغوط على تحديث الاسلحة النووية واهميتها على سمعة ومصداقية الصين على الساحة الدولية[4]

السيناريو الثالث: التوصل الى إطار تعاوني متعدد الأطراف: هذا الاحتمال حتى المستقبل القريب يبدو انه نادراً الحدوث لكنه وذلك بفعل الملفات العالقة مابين الصين والولايات المتحدة من جهة وما بينها وبين خصومها الاقليميين من جهة اخرى. اضف الى ذلك ان نجاح هذا السيناريو يتطلب التزام الصين بمشاركة معلومات برنامجها التسليحي، واضفها قواعد الشفافية، وربما الكشف مخطّطات بناء القدرات النووية وهذا في الحقيقة يتعارض مع سياسة الغموض الصينية في هذا المجال. فضلا عن ذلك ان مصداقية ثبات النجاح في هذا السيناريو يتطلب توافقاً سياسياً كبيراً وقيادة دولية فاعلة وهذا بعيد المنال في المستقبل القريب على اقل تقدير. لعد اسباب:

أ- الاستمرارية في وجود ملفات عالقة بين الصين والولايات المتحدة، وخصوم الصين في الإقليم، تعيق فرص التعاون، لأن هذه الملفات الحساسة تولّد توترات مستمرة بين الأطراف المعنية وتسبب انعدام الثقة المتبادلة.

ب- يقتضي نجاح هذا السيناريو التزام الصين الكلي بالشفافية، بما في ذلك مشاركة معلومات برنامجها التسليحي، إيضاح قواعد الشفافية، وربما الكشف عن مخططات بناء القدرات النووية. غير أن سياسة "الغموض" التي تتبعها الصين في مجال برنامجها النووي تتعارض مع هذه المطالب، مما يجعل التعاون محفوفًا بالعقبات.

ت- من جهة أخرى، نجاح إطار التعاون متعدد الأطراف يتطلب توافقًا سياسيًا كبيرًا ووجود قيادة دولية فاعلة لتنفيذ الاتفاقيات ومتابعتها، وهو أمر غير متوقع في المستقبل القريب بسبب التعقيدات

[1] Elliot Ji, Rocket-Powered Corruption: Why the Missile Industry Became the Target of Xi's Purge, War on the Rocks, JANUARY 23, 2024: https://warontherocks.com/2024/01/rocket-powered-corruption-why-the-missile-industry-became-the-target-of-xis-purge/

[2] Nancy A. Youssef, Corruption in China's Military Threatens Its Readiness, Wall Street Journal, Dec. 19, 2024: https://www.wsj.com/world/china/corruption-in-chinas-military-threatens-its-readiness-u-s-says-87437fc1

[3] Chris Buckley, John Ismay, China's Nuclear Buildup Is on Track Despite Graft, New York Times, Dec, 18. 2024: https://www.nytimes.com/2024/12/18/world/asia/china-nuclear-buildup.html

[4] Oliver Meier and Michael Staack, Chin's Rolr in Multitatral Arms Control, Reports Peace and Security , Friedrich Ebert Stiftung, Bonn, Germany, 2022, p.9-11

الجيوسياسية والمصالح المتباينة[1]. على سبيل المثال، المحادثات الصينية الأمريكية في 2025 أظهرت التواصل الصريح، لكن القضايا الاقتصادية والتجارية والملفات الأمنية تظل معقدة، الأمر الذي يعكس مدى صعوبة تحقيق تعاون شامل متعدد الأطراف في الوقت الحالي. كما تشير المواقف السياسية إلى استمرار التشدد المتبادل والمصالح المتضاربة التي تحول دون التوصل إلى اتفاقات شفافة وعميقة في ملفات حساسة كالبرنامج النووي والصراعات الإقليمية.

هونا نؤكد ان السيناريو الاول هو الاكثر احتمالا بحكم واقعية ما تفرضه سياسية الصين بشأن تحديث سلاحها النووي على واقع البيئة الاقليمية والدولية وطبيعة تعاطي خصومها معها حتى المستقبل القريب. ومن ثم يمكن يمكن القول إن سدّ الفجوة بين وجهات النظر المتباينة يمثل مدخلاً ضرورياً لتحقيق استقرار استراتيجي مستدام بين الولايات المتحدة والصين. إذ إن النهج الأمريكي الراهن في التعامل مع البرنامج النووي الصيني يفتقر إلى الفاعلية المطلوبة، فالمقترحات التي يقدّمها عدد من المحللين الأمريكيين للحدّ من تصاعد سباق التسلح تتركز غالباً على الدعوة إلى ضبط النفس المتبادل في الجوانب العسكرية والفنية، عبر إجراءات تهدف إلى تعزيز الشفافية النووية أو تقليص تطوير الأسلحة الاستراتيجية الجديدة. غير أن هذه المبادرات تبقى قاصرة عن معالجة جذور المعضلة المتمثلة في المخاوف والهواجس البنيوية التي تدفع بكين إلى توسيع قدراتها النووية، الأمر الذي يفسّر محدودية تجاوب القيادة الصينية معها. ومن ثم فإن إن تحقيق الاستقرار النووي بين واشنطن وبكين يستلزم انخراط الجانبين في حوار مباشر وشامل حول القضايا الأمنية الجوهرية التي تغذي حالة العداء وانعدام الثقة بينهما. فمثل هذا الحوار لا يتعارض مع مصالح أي من الطرفين، بل ينسجم مع الرؤية الأمريكية القائمة على النظام الدولي القائم على القواعد، والذي يقوم بدوره على مبدأ الاعتراف المتبادل بالمصالح المشروعة ووسائل تحقيقها بصورة مقبولة. ومن الجانب الآخر، غالباً ما يؤكد الخطاب الصيني الرسمي أهمية احترام "المصالح الأمنية المشروعة للدول الأخرى" وضمان "الأمن المتكافئ لجميع الأطراف"، وهو ما يوفر أرضية مشتركة يمكن البناء عليها لبلورة تفاهمات جديدة.

الخاتمة.

يتبيّن من خلال الدراسة أنّ التطور الكمي والنوعي المتسارع في القدرات النووية الصينية قد أحدث تحولاً بنيوياً في مضمون ومصداقية "استراتيجية الردع الأدنى التقليدية" التي شكّلت لعقود مرتكزاً أساسياً في العقيدة الأمنية الصينية. فبينما تُصرّ بكين في خطابها الرسمي على التمسّك بمبدأ "الحد الأدنى من الردع" و"عدم الاستخدام الأول"، تُظهر مؤشرات التوسع التقني والبنيوي في الترسانة النووية اتجاهاً واضحاً نحو إعادة تعريف مفهوم الردع الأدنى ذاته بما يتناسب مع المتغيرات الدولية والضغوط الجيوسياسية التي تواجهها الصين. على وفق ذلك أثبت التحليل أن هذا التحول لا يمكن فهمه في إطاره العسكري البحت، بل هو انعكاس لتطور في المدركات الاستراتيجية الصينية التي باتت تنظر إلى القوة النووية بوصفها أداة متعددة الوظائف: دفاعية في الظاهر، وردعية وسياسية في الجوهر، تهدف إلى تكريس موقع الصين كقوة كبرى قادرة على التأثير في موازين القوى الإقليمية والدولية على حد سواء. كما أن التداخل بين اعتبارات الأمن القومي، ومتطلبات التنمية الاقتصادية، وحسابات المكانة الدولية، جعل من التوسع النووي وسيلة لإعادة تشكيل معادلة الردع والهيمنة في النظام الدولي.

إلا أنّ هذا المسار، على الرغم من وجاهته ضمن منطق المصلحة الوطنية الصينية، يُثير تساؤلات جدّية حول مدى استدامة الردع الاستراتيجي في بيئة تتجه نحو تعددية نووية متزايدة. فاستمرار الغموض النووي الصيني وغياب الشفافية في السياسات المعلنة من شأنه أن يُقوّض الثقة المتبادلة، ويزيد من احتمالات الخطأ في التقدير الاستراتيجي، بما قد يهدد الاستقرار الإقليمي ويضعف آليات ضبط التسلح القائمة. وعليه، يمكن القول إنّ استراتيجية الردع الأدنى الصينية لم تعد تمثل نموذجاً ثابتاً بقدر ما أصبحت إطاراً مرناً قابلاً للتكيّف مع تحولات البيئة الدولية. فهي، وإن حافظت على صياغتها المفاهيمية التقليدية، إلا أنها عملياً تشهد

[1] Mark Holt and Others, U.S.-China Nuclear Cooperation Agreement , CRS Report, No.33192, Congressional Research Service, Washington, 2015, p.6-13, and see: Jennifer Weeks, Sino-U.S. Nuclear Cooperation at a Crossroads, Arms Control Today, No. 6-7, 1997, p.10

انتقالاً تدريجياً نحو ردع موسّع ومتعدّد المستويات، يقوم على تنويع الوسائط وتعزيز القدرة على الضربة الثانية، بما يرسّخ للصين مكانة قوة نووية ناضجة ومكتملة الأركان. وبذلك، فإن مصداقية الردع الأدنى باتت رهينة بقدرة بكين على تحقيق توازن دقيق بين الحفاظ على الحدّ الأدنى المعلن وبين مقتضيات الأمن القومي ومتطلبات المكانة الدولية. فإذا ما تمكنت الصين من ضبط مسار تحديثها النووي ضمن أطر مسؤولة وشفافة، فإنها قد تؤسس لنموذج ردعي جديد أكثر توازناً في العلاقات الدولية. أمّا إذا استمر التصعيد خارج حدود الضبط، فإن ذلك قد يقود إلى تآكل الاستقرار الاستراتيجي وتنامي المخاطر البنيوية لسباقات تسلح نووي إقليمية ودولية جديدة، بما يعيد تشكيل النظام الأمني العالمي نحو مزيد من الغموض والاضطراب.

المصادر.

1. Adil Sultan, Arms Control Challenges in the Asia-Pacific, The Asia-Pacific Leadership Network (APLN), Seoul, 2024
2. Alison A. Kaufman and Brian Waidelich, PRC Writings on Strategic Deterrence: Technological Disruption and the Search for Strategic Stability, National Security Analysis(NSA), Washington, 2023
3. Andrew J. Harding and Others, China 2035: Three Scenarios for China's Nuclear Program, No. 3882, The Heritage Foundation, Washington, 2025
4. Andrew J. Harding and Others, China 2035: Three Scenarios for China's Nuclear Program, No. 3882, The Heritage Foundation, Washington, DC, 2025
5. Austin Jersild, Sharing the Bomb among Friends: The Dilemmas of Sino-Soviet Strategic Cooperation, CWIHP e-Dossier No. 43,Wilson Center, Washington, DC, 2009
6. Bates Gill, Meeting China's Nuclear and WMD Buildup Regional Threat Perceptions and Responses, NBR Special Report No.109, The National Bureau of Asian Research, Washington, D.C.2024,
7. Chris Buckley, John Ismay, China's Nuclear Buildup Is on Track Despite Graft, New York Times, Dec, 18. 2024: https://www.nytimes.com/2024/12/18/world/asia/china-nuclear-buildup.html
8. Dahlia Anne Goldfeld and Others, Denial Without Disaster—Keeping a U.S.-China Conflict over Taiwan Under the Nuclear Threshold: An Overview of Ideas for U.S. Conventional Joint Long-Range Strike in Support of Escalation Management, Vol. 1,RAND Corporation, California,2024
9. Daniel Byman, The Debate Over China's Nuclear Modernization, in Wu Riqiang(Why Isn't China Interested in Nuclear Risk Reduction?) , The Lawfare Institute, Washington, D.C., 2022, p.18

10. David C. Logan and Phillip C. Saunders, Discerning the Drivers of China's Nuclear Force Development: Models, Indicators, and Data, Center for the Study of Chinese Military Affairs, National Defense University Press, Washington, D.C., 2023
11. David Holloway, Stalin and the Bomb: The Soviet Union and Atomic Energy 1939-1956, Yale University Press, 1994
12. David Lague, China's growing nuclear arsenal, Special Report, Reuters, August 22, 2025: https:// www.reuters.com/world/china/special-report-chinas-growing-nuclear-arsenal-2025-08-20/?utm source=chatgpt.com
13. Elliot Ji, Rocket-Powered Corruption: Why the Missile Industry Became the Target of Xi's Purge, War on the Rocks, JANUARY 23, 2024:https://warontherocks.com/2024/01/rocket-powered-corruption-why-the-missile-industry-became-the-target-of-xis-purge/
14. Gregory Kulacki, China's Military Calls for Putting Its Nuclear Forces on Alert, Union of Concerned Scientists, Massachusetts, 2016
15. Hans Kristensen and Others, Chinese nuclear weapons, Bulletin of the Atomic Scientists, Vol. 81, No.2 , 2025
16. Hans m. kristensen and matt korda, World nuclear forces, SIPRI Yearbook: Armaments, Disarmament and International Security , international security and armed conflict, Stockholm ,2025, P.180
17. Hans M. Kristensen and Others, Status Of World Nuclear Forces, Report, Federation of American Scientists, Washington, D.C, 2025,
18. Hans M. Kristensen and Robert S. Norris, Chinese Nuclear Forces 2015, Bulletin of Atomic Scientists, Vol.71, No.4, 2015
19. Heather Williams and Others, Alternative Nuclear Futures Capability and Credibility Challenges for U.S. Extended Nuclear Deterrence, Report, Center for Strategic and International Studies(CSIS), Washington, D.C,2023
20. Henrik Ståhane Hiim,The last atomic Waltz: China's nuclear expansion and the persisting relevance of the theory of the nuclear revolution, Contemporary Security Policy, Vol.45, No. 2, 2024
21. Jacob Stokes, Assessing China's Nuclear Decision-Making Three Analytical Lenses, Center for a New American Security, Washington, DC, 2025
22. Jeffrey Kruse, 2025 Worldwide Threat Assessment, Defense Intelligence Agency, United States Department of War, Washington, 2025
23. Jennifer Bradley, China's Nuclear Modernization and Expansion: Ways Beijing Could Adapt its Nuclear Policy, Occasional Paper, Vol.2, No.7,National Institute Press, Virginia

24. John W. Lewis, Xue Litai, China Builds the Bomb, Stanford University Press, 1991

25. Kari A. Bingen and Others, War and the Modern Battlefield Insights from Ukraine and the Middle East, Report, Center for Strategic and International Studies (CSIS), Washington, 2025

26. Khine Thant Su, Sino-Soviet Nuclear Relations: An Alliance of Convenience? History and Public Policy Program, Wilson Center, Washington, DC, 2017

27. Lee Seo-hang, Security Cooperation in East Asia: Multilateralism vs. Bilateralism, Institute of Foreign Affairs and National Security(IFANS),Ministry of Foreign Affairs, Seoul, 1999

28. Li Bin, Chinese perspectives on strategic stability engagement with the United States, The Brookings Institution, Washington, D.C, 2025

29. Liu Yanqiong, Liu Jifeng, Analysis of Soviet Technology Transfer in the Development of China's Nuclear Weapons, Comparative Technology Transfer and Society, Vol.7, No.1, 2009

30. M. Taylor Fravel, The Dynamics of an Entangled Security Dilemma: China's Changing Nuclear Posture, International Security, Vol. 47, No. 4, 2023

31. Mark Holt and Others, U.S.-China Nuclear Cooperation Agreement , CRS Report, No.33192, Congressional Research Service, Washington, 2015, p.6-13, and see: Jennifer Weeks, Sino-U.S. Nuclear Cooperation at a Crossroads, Arms Control Today, No. 6-7, 1997

32. Matthew Bunn, Opportunities for U.S.–China nuclear tension-reduction, China International Strategy Review, No.6, 2024

33. Nancy A. Youssef, Corruption in China's Military Threatens Its Readiness, Wall Street Journal, Dec. 19, 2024: https://www.wsj.com/world/china/corruption-in-chinas-military-threatens-its-readiness-u-s-says-87437fc1

34. National Telecommunication Institute(NTI),China Nuclear Overview, Washington, DC, 2015: https://www.nti.org/countries/china/

35. National Telecommunication Institute(NTI),China Nuclear Overview, Washington, DC, 2015: https://www.nti.org/countries/china/

36. Névine Schepers,China and Nuclear Arms Control,CSS Analyses, No. 276, Center for Security Studies (CSS), , Zürich, 2020

37. Office of the Director of National Intelligence, 2025 Annual Threat Assessment of the U.S. Intelligence Contemporary, Intelligence.gov 2025

38. Oliver Meier and Michael Staack, Chin‘s Rolr in Multitatral Arms Control, Reports Peace and Security , Friedrich Ebert Stiftung, Bonn, Germany, 2022

39. Oliver Meier and Michael Staack, Chin‘s Rolr in Multitatral Arms Control, Reports Peace and Security , Friedrich Ebert Stiftung, Bonn, Germany, 2022, p.9-11

40. Patrick Reilly, China unveils full land, sea and air nuclear triad for first time, weaponized ‘robot wolves’ at largest-ever military parade, New York Post, Sep. 3, 2025: https://nypost.com/2025/09/03/world-news/china-unveils-full-land-sea-and-air-nuclear-triad-for-first-time-at-largest-ever-military-parade

41. Richard L. Garwin, Why China Won't Build U.S. Warheads ,Arms Control Association, Washington, DC, 1999

42. Robert Rust, Could China’s New Nuclear Weapons Signal a New Era of Arms Control ?,A blog on science, solutions, and justice(The EQUATION), Union of Concerned Scientists , October 1, 2025: https://blog.ucs.org/robert-rust/could-chinas-new-nuclear-weapons-signal-a-new-era-of-arms-control/?utm_source=chatgpt.com

43. The International Panel on Fissile Materials (IPFM),Global Fissile Material Report 2022: Fifty Years of the Nuclear Non-Proliferation Treaty: Nuclear Weapons, Fissile Materials, and Nuclear Energy, Program on Science and Global Security, Princeton University, Princeton, 2022

44. Tong Zhao, POLITICAL DRIVERS OF CHINA’S CHANGINGNUCLEAR POLICY, Implications for U.S.-China Nuclear Relations and International Security, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, 2024

45. Tong Zhao, Political Drivers of China's Changing Nuclear Policy: Implications for U.S.-China Nuclear Relations and International Security, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, 2024

46. Tong Zhao, The Real Motives for China’s Nuclear Expansion: Beijing Seeks Geopolitical Leverage More Than Military Advantage,Foreign Affairs, May 3, 2024: https://www.foreignaffairs.com/china/real-motives-chinas-nuclear-expansion?utm_source=chatgpt.com

47. Tong Zhao, The Real Motives for China’s Nuclear Expansion: Beijing Seeks Geopolitical Leverage More Than Military Advantage, Foreign Affairs, May 3, 2024: https://www.foreignaffairs.com/china/real-motives-chinas-nuclear-expansion?utm_source=chatgpt.com

48. Tong Zhao, The Real Motives for China’s Nuclear Expansion: Beijing Seeks Geopolitical Leverage More Than Military Advantage, Foreign

Affairs, May 3, 2024: https://www.foreignaffairs.com/china/real-motives-chinas-nuclear-expansion?utm_source=chatgpt.com

49. Tong Zhao, The Real Motives for China's Nuclear Expansion: Beijing Seeks Geopolitical Leverage More Than Military Advantage, Foreign Affairs, May 3, 2024: https://www.foreignaffairs.com/china/real-motives-chinas-nuclear-expansion?utm_source=chatgpt.com
50. U.S.-China Economic and Security Review Commission, Report to Congress , One Hundred Seventeenth Congress, First Session, U.S. Government Publishing Office, Washington , 2021
51. US Department of Defense (US DOD), Military and Security Developments Involving the Peole's Republic of China 2024, Annual Report to Congress, Washington, DC, 2024
52. US Department of Defense (US DOD), Military and Security Developments Involving the Peole's Republic of China 2024, Annual Report to Congress, Washington, DC, 2024
53. US Department of Defense (US DOD), Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2024, Annual Report to Congress, Washington, DC, 2024.
54. Vladislav Chernavskikh, Jules Palayer, Impact of Military Artificial Intelligence on Nuclear Escalation Risk, SIPRI Insights on Peace and Security, No.6,Stockholm International Peace Research Institute,(SIPRI),2025
55. Wu Riqiang, Keeping Pace with the Times: China's Arms Control Tradition, New Challenges, and Nuclear Learning , International Security ,Vol. 50, No.1,2025
56. X. Cheng and Others, Role of Passive Safety Systems in Chinese Nuclear Power Development, Science and Technology of Nuclear Installations, Vol. 2009
57. Yao Yunzhu and Others, Taking Stock: The Past, Present, and Future of Nuclear Dialogue, Center for Global Security Research Lawrence Livermore National Laboratory , California, 2020
58. Yun Zhou and Others, Is China ready for its nuclear expansion?, Energy Policy, No.39, 2011

Zhou Ping, Nuclear power development in China:The country is seeking to develop a diversified energy base, Bulletin of the International Atomic Energy Agency, IAEA, No.